

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

العلاقات العربية– الأمريكية:
دراسة حالة المملكة العربية السعودية
2015-2001

إعداد الطالب

عبد الرحمن علي الذنيبات

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان

رسالــة مقدمــة إلى كليــة الدراســات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فــــي العلاقات الدولية قســـم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2016

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من عبد الرحمن علي الذنيبات الموسومة بـ:

العلاقات العربيه الامريكية:دراسة حاله المملكة العربية السعودية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علاقات دولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.عبد الفتاح علي الرشدان		2016/7/21	مشرفاً ورئيسا
أ.د.صداح احمد الحباشنه		2016/7/21	عضواً
د.وليد العويمر		2016/7/21	عضواً
أ.د. محمد عوض الهزايمة		2016/7/21	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. محمد النحاسنة

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من علَّمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... والدي العزيز.

وإلى من حملتني وهناً على وهن، إلى من الجنّة تحت أقدامها... أمي العزيزة.

وإلى الذين مهَّدوا لي طريق العلم والمعرفة ودعموني بوجودي بينهم واهتمامهم... أفراد أسرتي.

أهدي هذا العمل المتواضع،،،

الباحث

عبدالرحمن علي الذنيبات

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: يطيب لي بعد أن منَّ الله عليَّ بإنجاز هذه الدراسة أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان؛ الذي أشرف على هذا العمل، ولم يبخل عليَّ يوماً، بوقته، وجهده، وفكره، وآرائه النيرة وملاحظاته، ونصائحه، القيمة التي كان لها –بعد الله– أكبر الأثر في إتمام هذه الدراسة وإخراجها بهذه الصورة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي بقسم العلوم السياسية لما قدموا من توجيهات وتشجيع مستمر أثناء الدراسة، كما وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، والدكتور وليد عويمر، والدكتور محمَّد الهزايمة؛ لتفضلهم بقبول بمناقشة الرسالة، حيث كان لملاحظاتهم أكبر الأثر في إثراءها.

الباحث

عبدالرحمن علي الذنيبات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الملخص

العلاقات العربية– الأميركية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

عبدالرحمن علي الذنيبات

هدفت الدِّراسة إلى تحليل العلاقات السعودية الأمريكية منذ بدايتها، وتوضيح التطوُّر التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية، وذلك من خلال تسليط الضوء على التطورات الرئيسة منذ الحرب العالمية الثانية، وقد استمدت هذه الدِّراسة أهميتها من جوانب كثيرة، فقد تناولت موضوعاً شائكاً يتعلَّق بالعلاقات الأمريكية العربية بشكلٍ خاص، والعلاقات الأمريكية السعودية بشكلٍ عام، فضلاً عن أنَّها تسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالعلاقات العربية الأمريكية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التلريخي. وقد استعرضت الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتكوَّنت الدراسة من عدة أربعة فصول: تناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، بينما قدم الفصل الثاني نبذة تاريخية عن العلاقات العربية الأمريكية، وتناول الفصل الثالث العلاقات السعودية الأمريكية، بينما تناول الفصل الرابع القضايا الخلافية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم دوافع الولايات المتحدة هو السيطرة على منابع النفط، وقد شهدت العلاقات السعودية الأمريكية تناقضاً في رؤى الطرفين تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وهجمات 11 أيلول 2001، والحرب على العراق، وملفات أخرى؛ كالملف السوري، والاتفاق النووي الإيراني، وعلى الرّغم من ذلك تحرص كلا الدولتين في النهاية على احتواء الموقف، والإبقاء على العلاقة بين البلدين نتيجة تبادل المصالح للطرفين.

Abstract

Saudi –USA Relations: A Case Study of Saudi Arabia

Prepared by

Abdulrahman Al-Thnibat

The study aimed to analyze the Saudi-US relations to discuss the historical development of Saudi and the US relations, through highlighting on major developments during and after cold war and the after the cold war, 11 September 2001 attacks and the war on Iraq in 2003.The study used descriptive and analytical approach and decision making approach.

The study reviewed previous studies related to study subject. The study also consisted of several chapters where the first chapter handled the study general framework, while Chapter II presented historical brief of Arab – US relations. The third chapter addressed Saudi-US relations. The fourth chapter handled the confecting issues such as Arab – Israeli conflict, September attacks, war on Iraq, Arab Spring and Iranian Nuclear Agreement The study found that the most important motives of USA relations are dominating on oil resources and the Arab Area while the Saudi motive are to have USA protection. Although the last years experienced recent some attention cases the two countries are keen to deal with the situation; since Saudi-US relations is described as a model partnership since mutual visits are still between US officials and Saudi for reducing differences and contradictions between the two countries since each country has its own motives in the survival of this relationship".

الفصل الأول

مشكلة الدِّراسة وأهميتها

1.1 المقدِّمة

شكَّل الوطن العربي منطقة صراع استراتيجي بين القوى الدولية بحيث أصبح هدفاً لسيطرة هذه الدول لاستغلال ثرواته، وقد احتلَّت كل من بريطانيا وفرنسا أجزاء كبيرة من الوطن العربي، وقسَّمت اتفاقية سايكس بيكو 1916م الجزء الشرقي من الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بين الدولتين. أمَّا بالنسبة للوجود الأمريكي في الوطن العربي، فيعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، من خلال محاولاتها البحث عن مناطق نفوذ لها في الوطن العربي، ومع بدايات القرن التاسع عشر، أخذت تسيطر بالقوة المسلَّحة على بعض المواقع بهدف إيجاد موطئ قدم لها، وبعد قيام الحركة الصهيونية، استغلت هذه الحركة الدعم والتأييد الأمريكيين لتنفيذ مخطَّطاتها في فلسطين، وقد تجاوبت الدبلوماسية الأمريكية مع الحركة الصهيونية وقدمت العون اللازم لها فلسطين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ركَّزت الولايات المتحدة محاولاتها كإحدى أدوات تنفيذ المخططات الأمريكية وبظهور الحرب الباردة، برزت الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي بعدما أصبح احتواء المدّ الشيوعي مصدر الاهتمام الرئيس للحكومات والدبلوماسية الأمريكية؛ لذلك فقد سارعت الولايات المتحدة إلى رسم إستراتيجية في المنطقة العربية، وإقامة علاقات تستند على المصلحة الأمريكية العليا، ولقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لانحسار الوجود الفرنسي والبريطاني، وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظمتين وتسابقهما لكسب مناطق نفوذ في العالم، هذا بالإضافة إلى مساندة إقامة دولة إسرائيل، وبعد ذلك أخذت العلاقات الأمريكية بالنمو بهدف تنفيذ سياسة الاحتواء، والإستراتيجية تجاه دول المنطقة بشكل عام، وتجاه الصِّراع – العربي الإسرائيلي بشكل خاص، فضلاً عن دعم وتشجيع استمرار التجزئة العربية وعدم السماح للدول العربية من تحقيق الوحدة من أجل ضمان بقاء الأوضاع العربية تحت سيطرتها،

وحماية لاستمرار المصالح الأمريكية، وقد استندت السياسة الأمريكية على عناصر عدّة لترسيخ وجودها في الوطن العربي، ومن أهم هذه العناصر: الثروات العربية، وأهمية الموقع الإستراتيجي، وضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة العربية؛ ليبقى محوراً رئيساً للتدخل الدائم في المنطقة، وضمان تفوقه عسكرياً بتزويده بأحدث المعدات والتجهيزات الحربية.

2.1 مشكلة الدِّراسة

استندت السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة على عناصر عدّة تمثلت في احتواء المد الشيوعي والثروات العربية، وأهمية الموقع الإستراتيجي، وضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، ولتنفيذ هذه السياسة وضعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سلسلة من الإجراءات لتسهيل تنفيذها، تميَّزت بتقديم المساعدات المالية لبعض الدول، وتزويد بعض الدول العربية بخبراء فنيين في جميع المجالات؛ بهدف دراستها ورصد تطوراتها، فضلاً عن عقد اتفاقيات شراكة، مستندة بذلك على النواحي الاقتصادية للتحرُّك السياسي، وسارت السياسة الأمريكية على هذا النهج مستخدمة أساليب مختلفة بهدف المحافظة على مصالحها ضاربة عرض الحائط بالمصالح المتعارف عليه في العلاقات الدولية، وارتكزت هذه السياسة على محاور رئيسة بالنسبة لها، تمثلت في احتواء المد السوفيتي، والسيطرة على منابع النفط العربي، والصِّراع العربي الإسرائيلي، الذي لعب دوراً محورياً في العلاقات العربية – الأمريكية، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعمه ومساندته، وقد تأثَّرت العلاقات العربية الأمريكية بالتغييرات السياسية في العالم والتي على ضوئها أعادت الولايات المتحدة النَّظر في سياستها الإستراتيجية، وإعادة تعريف مصالحها في الوطن العربي. وتتمحور مشكلة الدِّراسة بالإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية؟

3.1 فرضيات الدراسة

تتضمن فرضيات:

1. هناك عوامل كثيرة مؤثرة في العلاقات الأمريكية السعودية.
2. يلعب النفط العربي دوراً هاماً في العلاقات السعودية الأمريكية.
3. تأثرت العلاقات الأمريكية السعودية في الفترة الأخيرة بالأحداث الأخيرة في المنطقة.

4.1 أهمية الدِّراسة

الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدِّراسة أهميتها من جوانب كثيرة، من بينها أنَّها تتناول موضوعاً شائكاً يتعلَّق بالعلاقات الأمريكية العربية بشكلٍ عام، والعلاقات الأمريكية السعودية بشكلٍ خاص، فضلاً عن أنَّها تسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالعلاقات العربية الأمريكية، كما أنَّها تتناول جانباً مهماً من جوانب القضايا العربية وعلاقتها بالغرب، وفي مقدِّمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الأهمية العملية:

يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة المعنيين بتحديد مضامين السياسة الأمريكية في علاقاتها من الدول العربية بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

5.1 أهداف الدِّراسة

تهدف الدِّراسة إلى تحليل العلاقات الأمريكية العربية بشكلٍ عام، والعلاقات الأمريكية السعودية بشكلٍ خاص، وبيان التطوُّر التاريخي للعلاقات الخارجية الأمريكية السعودية، من خلال تسليط الضُّوء على العلاقات السعودية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، والوجود العسكري الأمريكي المكثَّف في المنطقة، وبيان الدَّور الذي لعبته هذه التطوُّرات في تشكيل طبيعة العلاقة بين البلدين في هذه الحقبة الزمنيّة.

6.1 منهجية الدِّراسة

سيتم استخدام المناهج الآتية:

1. المنهج التاريخي

يهتمّ هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته، ويستخدم هذا المنهج الوثائق التاريخية في تفسير الظواهر السياسية، ويستند هذا المنهج على إدخال عامل الزمن في مقوِّمات التحليل؛ وذلك لأنَّه يتابع الظاهرة السياسية، ويسعى في الوقت نفسه لوضع الخطوط العامة لتطوُّر الظاهرة السياسية ومستقبلها، كما يعتمد على المقارنة المنهجيّة لملاحظة الشبه والخلاف، ويسعى للتقريب بين الظواهر السياسية.

2. المنهج التحليلي

يُستخدم هذا المنهج في عملية تحليل العلاقات السياسية والدولية، باستخدام علم النفس الاجتماعي والسياسي؛ وذلك لتفهُّم العوامل التي تحكم التغيُّرات، وردود الفعل، والتركيبات الاجتماعية، وانعكاس هذه التغيُّرات على قوة الدول من الناحية السياسية.

3. منهج دراسة الحالة

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج المعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات متعمقة وهو مفيد في إعطاء معلومات لا يمكن الحصول عليها بأساليب أخرى، ومنهج دراسة الحالة يكون مناسباً للاستخدام عندما يكون تركيز البحث على ظاهرة معاصرة ضمن سياق الحياة الواقعي، كذلك فإنه يفضل استخدامه عندما تكون هناك رغبة في دراسة حالة تحتوي على العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض وحينما تكون هذه العوامل والمتغيرات يمكن ملاحظتها.

7.1 الدِّراسات السَّابقة

دراسة (Mahdi and Fazeleh, 2014) بعنوان: The U.S.- Saudi Arabian Relations: Economic or Partnership Strategic. ركّزت هذه الدراسة على الطاقة، والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة، والتي تعتبر اليوم الأول

أكبر مستورد للنفط في العالم، والمملكة العربية السعودية، التي وضعت نفسها كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. نظراً لهيمنة السعودية على سوق النفط العالمية، تركز الولايات المتحدة اهتمامها على المملكة العربية السعودية كشريك يعتمد عليه للطاقة إقليمياً هاماً. في حين ترى المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً. وفي هذا السياق فإنّ الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على السؤال التالي: هل العلاقات الأمريكية السعودية علاقة اقتصادية الطاقة أو تحالف استراتيجي؟ إن الجواب على هذا السؤال لها آثار واسعة ليس فقط في الشرق الأوسط فحسب، بل على النظام الدولي الأوسع.

دراسة عبدالله (2013) بعنوان: دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001–2013). تناولت الدراسة (دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001–2013). والتي تفترض أن هناك دور مهم للسياسة الأمريكية في ثورات الربيع العربي والتحولات الديمقراطية، والتي تهدف إلى بيان طبيعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال التدخل في المنطقة العربية، وتجزئة الدول، وإثارة الفوضى والنعرات العرقية والأثنية، والصراعات الدينية والطائفية، عن طريق وسائلها وأدواتها التي تتوزع في جميع أنحاء العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية، ومن أبرز أدواتها التي لعبت دور بارز في عمليات التحول الديمقراطي العربي، هي (الإعلام، منظمات المجتمع المدني، الأقليات الدينية). وتعمل كل هذه الأدوات في إطار تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية على ثلاث مستويات (أهداف سياسية، أهداف اقتصادية، أهداف دينية عقائدية). وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من خلال ما آلت إليه ثورات الربيع العربي من لتقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة، وإشاعة خلق فوضى وتناحر وصراعات طائفية، تمهيداً للصراعات الطائفية والدينية والعرقية والأثنية التي صارت تعج بالمنطقة، والتي تعتبر مخاض لولادة دويلات جديدة. وتأتي أهمية هذه الدراسة في التعمق بالدور الأمريكي بشكل مفصل، نسعى من خلاله التطرق إلى جميع ما يتعلق بالدور الأمريكي في هذه التحولات التي توصف

بالديمقراطية. ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النظمي، لمتابعة وتحليل خطوات السياسة الأمريكية حيال الدول العربية.

دراسة (عبد الحليم، 2012)، بعنوان: "**الولايات المتحدة الأمريكية والتحوُّلات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)**". هدفت الدِّراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية في دول محور الاعتدال العربي؛ بهدف التعرُّف على الأهداف والغايات المخفية وراء الموقف الأمريكي الذي ظهر مختلفاً ومتناقضاً في بعض تجاه الثورات، والاحتجاجات التي اندلعت في بعض الدُّول العربية، وخاصة في دول محسوبة من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وقد شملت الدِّراسة كلاً من: تونس، ومصر، واليمن، والبحرين، وقد توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورات العربية في دول انطلاقاً من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية، والمحافظة على مكتسباتها، والسعي للحدِّ من الآثار السلبية للثورات العربية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن ما تنادي به إدارة الرئيس الأمريكي أوباما من قيم ومُثل، ما هي إلَّا تصريحات ومواقف معدَّة للاستهلاك الإعلامي ليس إلَّا، وأنَّ مطالبة الإدارة الأمريكية بوقف العنف، وبحماية الحريات والحقوق، والسماح بحرية التَّظاهر السِّلمي، كانت تهدف من ورائها تلميع صورتها أمام الآخرين، وإظهارها باعتبارها واحة الديمقراطية والحرية في العالم، وداعمة للثورات العربية، ولحركة التغيير فيها؛ انطلاقاً من أنَّ التغيير السياسي أصبح أمراً حتمياً، وأنَّ الوقوف في وجه حركة التغيير والجماهير العربية سينعكس سلباً على مصالحها، واستمرار علاقاتها القوية مع الأنظمة الجديدة في تلك الدُّول، وسيشكل تناقضاً واضحاً مع شعاراتها المعلنة التي تطالب بالإصلاح والحرية والديمقراطية، هذا بالإضافة إلى قناعة الإدارة الأمريكية بأنَّ دعمها لهذه الأنظمة العربية سيضعها في خندقٍ واحدٍ مع أنظمة القمع والاستبداد التي أخذت نهاياتها تظهر في الأُفق، ضدّ الثورات الشَّعبية العربية المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية؛ ممَّا سيعرِّض مصالحها وتواجدها القوي في هذه البلدان العربية الموالية لواشنطن للخطر.

دراسة (قبلان، 2012)، **بعنوان: "العلاقات السعودية – الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"**. هدفت هذه الدِّراسة إلى التعرُّف على جذور التحالف السعودي–الأميركي ورصد التغيّرات التي طرأت عليه، والأزمات التي تعرض لها هذا التحالف، بهدف معرفة فيما إذا كان الآن يتعرّض لأزمة يمكن أن تؤدي إلى إنهائه ووجدت الدِّراسة أنّ المقولات التي ترى بانهيار التحالف الأميركي – السعودي أو إحلال تحالفٍ أميركي– إيرانياً مكانه، ما هي إلا تصورات مؤقتة آنية تعكس في معظمها تفكيراً لا يستند إلى وقائع، ولا يتميّز بالعمق؛ لأنَّ الانحياز الأميركي إلى إيران على حساب السعودية أمر غير ممكنٍ سياسيًا، وغير مفيدٍ إستراتيجيا بالنسبة لواشنطن في ظل ظروف الاستقطاب الراهنة على الأقل.

دراسة (Joshua, 2011) بعنوان: Saudi Arabia, Iran and America in the Wake of the Arab Spring. تقول الدراسة إلى أن نظر الكثيرون نظروا إلى "الربيع العربي" بعين التفاؤل. إلا أن الأمر بالنسبة لحكام الرياض كانت النتيجة بالنسبة الربيع العربي هي اهتزاز القاعدة والتحالفات الإستراتيجية التي شكلت السياسة الإقليمية السعودية منذ الثورة الإيرانية عام 1979. اعتقد القادة في السعودية في السابق أنهم كانوا القادة، بدعم من الولايات المتحدة، للتحالف السني ضد إيران الشيعية. إلا أنه الآن سقط شركاؤها على جانب الطريق، حيث يبدو سقوط مصر، وإن البحرين مهددة والولايات المتحدة الأمريكية متذبذبة، وإن خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في 19 أيار لم يكن مطمئناً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقات السعودية الأمريكية لفترات زمنية محددة، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت العلاقات السعودية الأمريكية منذ قيامها في بدايات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، فضلاً عن أنها ساهمت في تناول العلاقات من عدة جوانب وربطتها مع الأحداث التي شهدها العالم العربي خلال السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني
نبذة تاريخية عن العلاقات الأمريكية – العربية

1.2 العلاقات العربية الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الأولى

1.1.2 تمهيد

يعود الوجود الأمريكي في الوطن العربي إلى أواخر القرن الثامن عشر، عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد مناطق نفوذ لها في الوطن العربي. وفي بدايات القرن التاسع عشر، أخذت الولايات المتحدة تفرض سيطرتها بالقوة المسلحة على بعض المواقع لإيجاد قاعدة عسكرية لها؛ فتدخَّلت عسكرياً في طرابلس الغرب عام 1805م، واستولت على مدينة درنة. وفي آب 1805م هاجم الأسطول الأمريكي تونس، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية شروطها على باي تونس. في عام 1815م هاجم الأسطول البحري الأمريكي الجزائر، وبذلك تمكَّنت من فرض معاهدة على الجزائر، وفي عام 1820م أصبح الوجود العسكري الأمريكي دائماً في البحر الأبيض المتوسط، ودخلت في تلك الفترة في مفاوضات دبلوماسية مع الدولة العثمانية، وتمَّ توقيع معاهدة بين أمريكا وتركيا في أيار عام 1830م تضمَّنت تقديم تسهيلات واسعة للتجار والدبلوماسيين الأمريكيين في المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية، واستغلت أمريكا هذه المعاهدة لتوسيع نفوذها في بقية أجزاء الوطن العربي، وفي عام 1833م وصل الأسطول الأمريكي إلى اليمن، وفي عام 1835م ظهر الأسطول الأمريكي العسكري في منطقة المحيط الهندي وبحر العرب؛ وشكَّل ذلك أساساً لما يسمَّى اليوم بالأسطول السابع الأمريكي، وعملت أمريكا على مدِّ نفوذها إلى مصر والسودان، حيث أرسلت بعثة عسكرية مكوَّنة من (50) ضابطاً أمريكا في مصر أثناء افتتاح قناة السويس بمهمة دراسة الأوضاع المختلفة في مصر (الشريف، 2001).

ونتيجة لازدياد القوة العسكرية البريطانية وسيطرتها على مناطق واسعة في الوطن العربي، وانشغال أمريكا بحربها في أمريكا اللاتينية ضدّ أسبانيا؛ لجأت أمريكا لاستغلال العامل الديني من أجل توسيع سيطرتها ونفوذها، فشكَّلت في عام 1890م الإرسالية

العربية ومؤسِّسها المستشرق الأمريكي صموئيل زويمر، وفي عام 1891م أسّست أول إرسالية في ميناء البصرة العراقي، وامتدَّ نفوذها إلى مسقط والبحرين، وقد شكَّل المبشِّرون جماعة المصلحة الأكثر أهمية في المنطقة العربية؛ لأنَّهم تابعوا العمل بين الأقليات المسيحية الشرقية، وفي الوقت الذي ازدهر عمل المبشرون لم تكن أحوال التجارة بمثل ذلك التقدُّم، ولم تتدخَّل الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا المتشابكة بين تركيا والأقليات المسيحية.

وبعد نشوء الحركة الصهيونية، عملت الشخصيات الصهيونية على الاستفادة من الدعم والتأييد الأمريكيين لتنفيذ المخططات في فلسطين، وقد تجاوبت الدبلوماسية الأمريكية مع الحركة الصهيونية، وأخذت تقدِّم العون للمجتمع اليهودي في فلسطين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ركزت الولايات المتحدة قدمها في المنطقة لتنفيذ المخططات الأمريكية. وخلال الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد قواعد وحلفاء لها في المنطقة العربية، وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأ التركيز على العلاقات بين الإسلام والغرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة، وأخذ البعض ينادي في الدول الغربية بوجود تهديد إسلامي، وقد تعمَّقت هذه الفكرة بالرغم من بطلانها، فالإسلام لا يشكل تهديداً للدول الغربية أو مصالحها كما يدِّعي من يثيرون مثل هذه القضية لأسباب خاصة (سعودي، 2003).

2.1.2 الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي ومرتكزات السياسة الأميركية في المنطقة:

الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي

يحتل الوطن العربي موقعاً جيو- إستراتيجي مميَّزاً عند ملتقى ثلاث قارات هي آسيا، وأفريقيا، وأوربا، بما فيه مرور خط التجارة الدولي الرئيسي، بالإضافة إلى تحكُّم البلاد العربية في أهم المضايق على هذا الخط المائي الممتد من جبل طارق إلى مضيق هرمز، مروراً بقناة السويس وخليج العقبة وباب المندب، بالإضافة إلى امتلاكه لأكبر احتياطي عالمي للنفط. وقد حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة والدول الغربية الأخرى على

ضمان مصالحها كضمان تدفُّق النفط، وضمان أمن إسرائيل، وتأمين خط التجارة البترولية– منذ خمسينيات القرن الماضي، وخاضت في سبيل ذلك معارك شرسة ضدّ القوى المعادية وفقاً لاعتباراتها والتي تشكِّل موطن خطر على مصالحها، كما خاضت معارك ضدّ الحركة القومية العربية. وقامت أمريكا وحلفاؤها الغربيين بعقد العديد من التحالفات لضمان السيطرة على الوطن العربي، مثل: حلف بغداد، وإنزال المارينز مرتين على لبنان، وتفكيك الوحدة المصرية – السورية، ودعم الانفصال في عدِّة مناطق من الوطن العربي. وقد هدفت كل هذه المحاولات إلى إسقاط جميع محاولات النهوض والمقاومة في جميع أنحاء الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك أسباب وعوامل تكمن خلف الجاذبية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية نحو الوطن العربي، ويمكن إيجاز هذه الأسباب أو العوامل كما يأتي:

1. الوضع الجيو استراتيجي للوطن العربي

يتكوَّن الموقع الجيو إستراتيجي للوطن العربي من أربعة عناصر، تتمثل في الموقع الجغرافي الفريد، والثروات الطبيعية، والمركز الحضاري للوطن العربي، وموقع الوطن العربي في مركز الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية التي باتت تهدِّد مصالح الولايات المتحدة الحيوية.

2. التقسيم الجيو سياسي للوطن العربي في الإستراتيجية الأميركية.

قسَّم مخططو السياسة الأميركية الوطن العربي إلى أربع دوائر جغرافية، وفقاً لأهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة، حيث تشمل الدائرة الأولى منطقة الخليج العربي، والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق واليمن، بالإضافة إلى إيران. وفي هذه الدائرة تتركز مصالح الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية. أمَّا الدائرة الثانية فتضم لبنان وسورية والأردن وفلسطين، وتكتسب هذه الدائرة أهميتها من موقعها الاستراتيجي، بالإضافة إلى وجود الكيان الصهيوني في مركزها، والدور الذي يقوم به هذا الكيان في خدمة مصالح وأهداف أميركا في المنطقة العربية (تنيرة، 1982).

أمَّا الدائرة الثالثة: فتقع في غرب وجنوب الوطن العربي، وتشمل وادي النيل، والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وتضمّ مصر والسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر، وتتركّز السياسة الأمريكية في هذه الدائرة على عزل هذه المنطقة عن محيطها العربي والأفريقي؛ خوفاً من تشكيل قوة إقليمية تقف ضدّ الولايات المتحدة وتقاوم تواجدها في المنطقة.

أمَّا الدائرة الرابعة، فتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وتتركز الأهداف الأمريكية هنا في استغلال ثرواتها الاقتصادية، وتأمين مصالحها، والمحافظة وجودها.

3. المصالح الاقتصادية

تعتبر القاعدة الأساسية للسياسة الأميركية في الوطن العربي، وتشمل صناعة النفط، والعلاقات التجارية، وإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية.

4. التحالفات السياسية والعسكرية

تقيم الولايات المتحدة تحالفات سياسية وعسكرية مع بعض الدول الشرق أوسطية غير العربية كتركيا، والكيان الصهيوني، وتعتمد الولايات المتحدة اعتماداً قوياً على كليهما في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة في الوطن العربي (تنيره، 1996).

هذا بالإضافة إلى بعض التحالفات التي تقيمها الولايات المتحدة، من حيث تنسيق سياستها مع الدول العربية التي تتركز فيها مصالحها والتي لها وزن إستراتيجي مؤثِّر في ميزان القوى الإقليمي؛ وذلك في سبيل أن تكون كل هذه الدول غير معادية لها.

مرتكزات السياسة الأمريكية

المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية.

تصوغ الولايات المتحدة استراتيجيها في منطقة الشرق الأوسط على هدي مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية، وقد أعطت الإستراتيجية الأمريكية منطقة الشرق الأوسط نوعاً من الاستثنائية بعد التحول في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ولذلك فإن المرتكزات التي سادت في مرحلة الحرب الباردة تشهد تحولاً مع ما هو حاصل في البيئة الدولية (العناني، 2009)، وقد تمثلت المرتكزات في السياسة الأمريكية بما يلي:

1. **المرتكز الأيديولوجي:** أصبحت المكانة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحظى باعتراف عالمي واسع، فقد أصبحت هي من تقرر شؤون الكثير من القضايا الدولية والإقليمية، ولأن الشرق الأوسط يحتل أهمية في جيوسياسة الولايات المتحدة ومشروعها الخاص بالهيمنة على العالم السيطرة على شؤونه تعود لعوامل ثلاثة متمثلة في موقعه الجغرافي في قلب العالم القديم وثروته النفطية ولكونه يشكل الجزء الرخو في النظام العالمي (زبيغينيو، 2004).
2. **المرتكزات الجيو ستراتيجية:** تشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي 5.12% من إجمالي مساحة العالم، في حين تمثل كتلته السكانية قرابة 10%. إن دراسة المرتكزات الجيو ستراتيجية والجيو سياسية والجيو اقتصادية والجيو عسكرية والجيو معلوماتية للولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط ويضم هذا المرتكز كلاً من المرتكز الجيو سياسي: والذي يهدف إلى تحليل العلاقة بين السياسة والموقع الجغرافي، ولأن الشرق الأوسط يشكل بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وإن تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل والخليج النفطي.
3. **المرتكز الجيو اقتصادي:** لتحقيق صياغة مفهوم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط أدركت الولايات المتحدة أن السبيل الأمثل لتجاوز أزمتها الداخلية تكمن في امتصاص الفوائض النفطية وتوظيفها. لذلك ظلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حلقة أساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته وتتدخل الولايات المتحدة عسكرياً لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس. وهناك ثلاثة عناوين رئيسة تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزاً على الاقتصاد الأمريكي، تتمثل في حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه والحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة ، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة. والتحكم بأسعار النفط

وتوزيعه، ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان وأوروبا أو بمعنى آخر: حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالمياً من خلال استعمال أدوات الهيمنة.

3.1.2 العلاقات العربية الأمريكية خلال الحرب الباردة

أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية

تركَّزت الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة حول نقاط رئيسية، تمثلت في احتواء التوسُّع الشيوعي، والسيطرة على البترول، والمحافظة على أمن إسرائيل (عبدالحليم، 2012):

1. احتواء التوسع الشيوعي.
2. السيطرة على البترول.
3. الحفاظ على أمن إسرائيل.

ولذلك نرى أنَّ جميع الإدارات الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، اعتبرت احتواء التوسُّع الشيوعي أحد أهم الأهداف الإستراتيجية؛ خوفاً من وصول الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الخليج الغنية بالنفط (المزين، 2007).

وقد اتَّسمت فترة الحرب الباردة التي امتدَّت من نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991م بالتنافس والصِّراع غير المسلَّح، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة الأزمات الدولية منعا لتصعيدها؛ خوفاً من وصولها إلى صراع مسلح بين القوتين العظميين (نيال، 2011). وقد حظيت الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بالدَّعم والتأييد.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة اتجهت السياسة الأمريكية نحو الهيمنة على العالم، ونالت المنطقة العربية نصيباً وافراً من تلك السياسة (لمزين، 2007)، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بالإصلاح السياسي، وأبدت اهتمامها، ودعمها لنشر مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كأداة لممارسة الهيمنة، والتدخل في

شؤون الدول، واستثنت بعض الدول العربية من ضغوط التغيير الديمقراطي (ياسين، 2010). كما اتَّخذت الولايات المتحدة من نشر مبادئ الديمقراطية والمطالبة باحترام الحريات، وحقوق الإنسان حجة للتدخل في شؤون الدول التي اعتبرتها دول معادية لها، وكذلك التدخل في شؤون دول العالم الثالث بشكل خاص بهدف إجبارها على السير في الفلك الأمريكي، وتنفيذ السياسات الأمريكية. ولتنفيذ هذه السياسات، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الأنظمة العربية من أجل التحوُّل الديموقراطي وحقوق الإنسان لا حباً في الديموقراطية بالمنطقة العربية، أو حرصاً على حقوق المواطن العربي، ولكن وسيلة للدخل في شؤونها، ومن أوضح الأدلة على ذلك، نجد أنَّها تغض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب.

2.2 العلاقات العربية الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة

كانت السياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة محكومة باعتبارات المصالح الأمريكية في المنطقة العربية والمتمثلة في ما يأتي:

1. احتواء الاتحاد السوفيتي

ارتبط بالاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخصّ خلال خمسينيات القرن العشرين لدى اشتداد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، وكانت تهدف في البداية لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى المنطقة، وبحلول منتصف الخمسينات تحوَّل ذلك الهدف لتقليص الوجود السوفيتي فيها، ومع نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات، أصبح هدفها منع عودة الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة. وعليه بقي الهدف الأمريكي مرتكزاً على إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة على اعتبار انه قوة توسعية عدوانية تهدف إلى التأثير السلبي في المصالح الغربية بشكلٍ عام، والمصالح الأمريكية بشكل خاص (عبدالمنعم، 1988).

2. المصالح البترولية

شكَّل ضمان وصول البترول العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مصلحة أساسية، وقد أدرك الأمريكيون خطورة الاعتماد على استيراد البترول بعد استخدام سلاح البترول في حرب تشرين الأول 1973م، حيث باشرت بتبنِّي برامج لتخفيض استيراد البترول، ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في الاعتماد على استيراد البترول. وقد احتلَّ البترول العربي أهميته بالنسبة للولايات المتحدة بشكلٍ خاص، وحلفاؤها بشكل عام؛ بسبب احتياطاته الضخمة وأسعاره المنخفضة؛ ولذلك حرصت الولايات المتحدة على ضمان استمرار تدفُّق البترول العربي إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها الغربيين بأسعار معقولة، من خلال ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية تضع حدوداً على إنتاجه، سواء لرفع أسعاره، أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية محددة (سعودي، 2003).

3. أمن إسرائيل

يمثِّل ضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنَّ هناك ارتباط عضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة، إذ إنَّ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية، خلقوا بيئة سياسية مؤيِّدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأيا عاماً متعاطفا ومؤيِّداً لها. كما أنَّ ضمان أمن إسرائيل كان له أهمية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة الحرب الباردة، حيث كانت لإسرائيل أهميتها خلال الصِّراع الأمريكي – السوفيتي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، فالإبقاء على إسرائيل قوية من وجهة نظر الولايات المتحدة يضمن مصالحها في المنطقة في مواجهة أي تهديد من دون حاجة إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر لحماية هذه المصالح (سعودي، 2003).

وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية أهداف حركتها الإستراتيجية ببعدين أساسيين هما (عبدالقادر، 1990):

1. الرؤية الأمريكية للاتحاد السوفيتي على أنه قوة توسعيَّة يجب مواجهتها والتصدِّي لها في مختلف مناطق العالم.

2. الربط بين الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي التي تفترض أنَّ ما يهدِّد أي جزء من أجزاء العالم يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وأنَّ هذا الترابط نجم في الأساس عن طبيعة المصالح الأمريكية الواسعة الامتداد.

وبناءً على ما سبق، فقد احتلَّت المنطقة العربية أهمية عالية لدى الولايات المحتدة أكثر من أي جزء من العالم باستثناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المنطقة العربية من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة مكانة متميزة، وعملت هذه الإدارات على تنفيذ إستراتيجية أمنية تستهدف الذود عن مصالحها.

وخلال الحرب الباردة تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة العربية نتيجة لأهميتها بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، ولذا فقد صاغت الإدارات الأمريكية العديد من المبادئ التي ارتبطت بالمنطقة وهي:

1. مبدأ ترومان:

أعلن ترومان في آذار 1947، مبدأهُ الذي تضمن في مرحلتهِ الأولى تطبيق صفحة الدفاع عن تركيا واليونان، على أن تنضم إليه في المرحلة الثانية دولاً أخرى عربية وشرق أوسطية. وقد أكّد مبدأ ترومان بصيغة واضحة وصريحة على حق التدخل العسكري والاقتصادي المباشر في المنطقة العربية ، للحد من النفوذ السوفياتي المتنامي فيها. ومن ذلك تأكيده على: "لسوف تضطلع الولايات المتحدة منذ الآن بالتدخل المباشر لا في أوروبا الغربية فحسب بل في شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيدلوجية والسياسة السوفياتية" وقد رافق تطبيق مبدأ ترومان، منح مساعدات مالية وعسكرية متنوعة قدمت إلى عدد من الدول العربية وبعض دول الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص تركيا واليونان، بغية إقناعها بتطبيق مبدأ ترومان. وقد وضع البرنامج ليتناسب مع السياسة الأمريكية الرامية إلى منع التغلغل الشيوعي في العالم الحر، والتأكيد على بلوغ مرحلة من التطور المناسب لتلك الدول، وتأمين الغذاء واللباس وضروريات الحياة بشكل كاف. ولاشك أن هذه المساعدات سوف تمكن شعوب الشرق الأوسط من التخلص من الاستعمار

وتبعاته، والوصول إلى المستوى الذي يؤهلهم للدفاع عن أنفسهم، ومن هذه الدول إيران والعراق وسوريا ولبنان والمغرب، وعلى الرّغم من أنَّ هذا المبدأ ارتبط بالدفاع عن تركيا واليونان، إلا أنَّه امتد ليشمل المنطقة العربية من خلال إقامة تحالفات عسكرية مباشرة كخط دفاع أول (مقصود، 1996).

2. مبدأ أيزنهاور

أعلن ايزنهاور مبدأهُ في 5 كانون الثاني 1957م الذي طالب فيه السماح له باستعمال القوات المسلحة في الشرق الأوسط في حالة وجود ضرورة لمساعدة أي أمة تطلب المساعدة ضد عدوان مسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، وعلى وفق هذا المبدأ، دخلت جميع دول الشرق الأوسط في دائرة الأمن القومي الأمريكي.

ويركّز مبدأ أيزنهاور على أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية، بعد انسحاب بريطانيا منها، وطالب الكونجرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار السوفيتية، وهو بذلك يرمي إلى عدم المواجهة المباشرة مع السوفيت. ولاقى هذا المبدأ معارضة في بعض الدول العربية، بدعوى أنه سيؤدّي إلى ضرب العالم العربي في النهاية، عن طريق تقسيم الدول العربية إلى فريقين متضاربين: أحدهما مؤيد للسوفيت، والآخر مؤيد لأمريكا والغرب. وقد ارتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. تعاون الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول والموافقة على مساعدات قدرها 200 مليون دولار سنوياً.
2. تخويل الرئيس إنفاق المبالغ التي يتم رصدها لمساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول تحتاج إلى مساعدات أو تعاون عسكري.
3. استخدام القوة العسكرية الأميركية في حالة الدفاع عن وحدة واستقلال الأراضي التي تطلب مثل هذه المساعدات حتى يمكنها التصدي للعدوان الصريح المسلح الذي تشنه أي دولة تسيطر عليها الشيوعية.

3. مبدأ نكسون

مع بداية عام 1970م، أوضح الرئيس نيكسون مبدأهُ الذي أوضح فيه (مقصود، 1996):

1. تلتزم الولايات المتحدة بجميع التزاماتها وفقاً للمعاهدات.
2. تزود الولايات المتحدة لدولة المتحالفة معها بدرع واقي، كما تزود الدولة التي يعتبر بقاءها ضرورياً لأمن الولايات المتحدة لدى تهدد حريتها دولة نووية.
3. تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية لدى الطلب، وفقاً لالتزامات معاهدات الولايات المتحدة.

وفيما يخص المنطقة، فلقد برز مبدأ نيكسون –تطبيقياً– في التحركات (المكوكية) لهنري كيسنجر، من أجل (أن يقرر الشرق أوسطيون مستقبل الشرق الأوسط)، برعاية (العرّاب) الأميركي –بالطبع– ومن هنا بدأت المفاوضات المباشرة بين الكيان الصهيوني والنظام الساداتي، والتي انتهت بتوقيع إتفاقيتي سيناء الأولى والثانية، وبدخول أميركا إلى المنطقة لا (كشريك كامل وحسب)، وإنما كشريك رئيسي يملك (99% من أوراق اللعبة)، على حد التعبير الساداتي الشهير.

4. مبدأ كارتر

صدر مبدأ كارتر في كانون الأول 1979م الذي قال فيه: تعتبر الولايات المتحدة أية محاولة من السوفييت تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، اعتداءً على مصالحها الحيوية ويقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها، بما في ذلك من القوة المسلحة)؛ ولهذا الغرض أعلن كارتر إنشاء قوة عسكرية تعرف بقوة الانتشار السريع، بالإضافة إلى زيادة حجم التواجد الأمريكي في المحيط الهندي، وإيجاد القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية.

وقد تميَّزت العلاقات الأمريكية العربية خلال الحرب الباردة بخصائص عدة من أهمها: رفض الولايات المتحدة التعامل مع الدول العربية كمجموعة، والسعي الدائم إلى شق الصف العربي وتفتيته، وعدم تكافؤ العلاقات واحتضان الكيان الصهيوني، كما أنَّ هذه العلاقات اتَّسمت بالتوتر خلال الحرب الباردة وخاصة مع دول المواجهة في الصِّراع

العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك، فقد نما تعاون بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات.

مراحل العلاقات العربية الأمريكية خلال الحرب الباردة:

تميَّزت العلاقات الأمريكية العربية خلال الحرب الباردة بخصائص عدة من أهمها: رفض الولايات المتحدة التعامل مع الدول العربية كمجموعة، والسعي الدائم إلى شق الصف العربي وتفتيته، وعدم تكافؤ العلاقات واحتضان الكيان الصهيوني، كما أنَّ هذه العلاقات اتَّسمت بالتوتر خلال الحرب الباردة وخاصة مع دول المواجهة في الصِّراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك، فقد نما تعاون بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات.

ويمكن تقسيم العلاقات الأمريكية العربية خلال الحرب الباردة إلى أربعة مراحل: ففي المرحلة الأولى التي امتدَّت من (1948–1957) حاولت الولايات المتحدة التقارب مع الدول العربية في إطار سعيها إدخال الشرق الأوسط في نظام الدفاع الغربي، وذلك ضمن سياسة الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي. فقد عملت على اقتراح ترتيبات أمنية للدفاع عن الشرق الأوسط شملت أجزاء من المنطقة العربية، مثل حلف بغداد في عام 1955 والذي قبلته كل من العراق وتركيا وإيران وباكستان (سلامه، 1985). وقد اصطدمت هذه الترتيبات بمقاومة دول المنطقة بزعامة الرئيس جمال عبدالناصر الذي تزعَّم تيار القومية العربية الذي اعتبر إسرائيل العدو الرئيس للوطن العربي، وشكَّل هذا الموقف صداماً مع الولايات المتحدة (شلبي، 2002). وبلغ هذا الصدام أوجه عندما رفضت الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح، وعقد مصر صفقة الأسلحة التشيكية، واعتراض الولايات المتحدة على قرض البنك الدولي، ومع ذلك فقد وقفت إدارة أيزنهاور إلى جانب مصر في العدوان الثلاثي عليها عام 1956، الذي جاء نتيجة تأميم مصر لقناة السويس، وعملت من خلال الأمم المتحدة على ضمان انسحاب القوات الغازية (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل).

وتميَّزت المرحلة الثانية (1957–1973) بفشل المحاولات الأمريكية لربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي، وتخلِّي الولايات المتحدة بالتالي عن هذا الهدف، والسعي بدلاً من ذلك إلى المحافظة على نفوذها في المنطقة، ووقف انتشار النفوذ السوفيتي فيها، من خلال سياسة تحقيق الاستقرار وتوازن القوى الإقليمي.

وقد سمح تخلي الولايات المتحدة عن محاولة ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي الفرصة لها لإقامة علاقات سياسة مع بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل على أساس فردي، والاستفادة من إسرائيل لضمان الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة. وقد بدأت هذه المرحلة عندما أعلن الرئيس أيزنهاور مبدأه الذي يخوِّل الرئيس الأمريكي تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة، واستخدام القوة العسكرية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسُّع الشيوعي. وقد طبَّقت الولايات المتحدة هذا المبدأ في عدد من الدول العربية مثل: الأردن وسوريا ولبنان (شلبي، 2002). وفي نهاية فترة إدارة أيزنهاور أخذت الولايات المتحدة في العمل على تحسين العلاقات مع مصر مستغلة المشكلات التي واجهت العلاقات المصرية–السوفيتية في عام 1959. وسعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس كينيدي (1961–1963) إلى محاولة استعادة بعض النفوذ الذي فقدته الولايات المتحدة في المنطقة لصالح الاتحاد السوفيتي، حيث بادر الرئيس كينيدي بإقامة حوار مع الرئيس عبدالناصر، وتأييده للثورة الجمهورية في اليمن. إلا أنَّ التدخل المصري في حرب اليمن أنهى محاولة التقارب مع مصر. ومنذ ذلك الوقت تحوَّلت السياسة الأمريكية لتأييد إسرائيل، وأصبحت الولايات المتحدة مصدراً مباشراً للأسلحة لها، واستمر الوضع على حاله في ظل إدارة الرئيس جونسون بدعم إسرائيل، واقتصر اهتمامها على الأمن والاستقرار في المنطقة، عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين إسرائيل والدول العربية، وبين مصر والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة من جانبٍ آخر. وشكَّلت حرب حزيران 1967م قمة الصدام بين التيار القومي العربي والولايات المتحدة الأمريكية (شلبي، 2002).

وبدأت المرحلة الثالثة (1973–1979) في العلاقات الأمريكية العربية بعد وفاة الرئيس عبدالناصر في عام 1970م، وتولَّى الرئيس السادات السلطة، حيث حدثت تطورات كبيرة في علاقة مصر بالولايات المتحدة والوطن العربي ودورها في المنطقة. إذ أدى التحوُّل الجذري الذي أحدثه الرئيس السادات في السياسة الخارجية المصرية بعد حرب أكتوبر 1973م، إلى تراجع وجود الاتحاد السوفيتي وتهميش دوره في البحث عن تسوية للصراع العربي–الإسرائيلي، وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً في الوصول إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978م، وبمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية في عام 1979(شلبي، 2002).

وقد تأثَّرت المرحلة ما بين (1979–1991) بالمتغيرات الدولية والتي كان من أهمها سقوط نظام الشاه في إيران في عام 1979م، والغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول 1979م؛ الأمر الذي عمل على إعادة سيطرة مفهوم الحرب الباردة من جديد إلى الساحة الدولية؛ ممَّا دفع الولايات المتحدة إلى إعلان مبدأ كارتر في 23 كانون الثاني 1980م الذي أكد على أنَّ أي محاولة من جانب القوى الأجنبية للسيطرة على منظمة الخليج سيتم اعتبارها اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية (عبدالمنعم، 1987).

وفي بداية عقد الثمانينات سعت إدارة ريغان إلى بناء ما سمي بالإجماع الاستراتيجي الذي يضمّ كلاً من الأنظمة العربية المعتدلة وإسرائيل كأساس للدفاع عن المنطقة في مواجهة التهديد السوفيتي. ونتيجة لفشلها في تحقيق هذا الإجماع الإستراتيجي، اتَّجهت إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ووثقت العلاقات الخاصة بإسرائيل، حيث وقعت اتفاق التعاون الاستراتيجي الأول بين الدولتين في 30 تشرين الثاني 1981م، كما وقعت الاتفاق الثاني في عام 1983. وفي صيف 1982م، قامت إسرائيل بغزو لبنان بمباركة الولايات المتحدة التي اتفقت مع إسرائيل حول أهداف الحرب، والتي تمثلت في رسم خريطة سياسية جديدة للبنان، ومحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية، والعمل على تحجيم دور سوريا في المنطقة (سعودي، 2003).

وخلال إدارة الرئيس الأمريكي بوش الأب لم يحدث أي تغيير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، إلا بعد قيام العراق بغزو الكويت، حيث قادت الولايات المتحدة تحالف دولي لتحرير الكويت الذي نجحت في تكوينه، وأدَّى ذلك كلّه إلى جعل الولايات المتحدة القوة المسيطرة على المنطقة العربية.

ويمكن القول إن سياسة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة تمحورت حول ثلاثة عوامل هي (بن حثلين، 2013):

1. العامل الجيو ـ إستراتيجي (الجيو استراتيجي هو حقل من حقول الجيوسياسة، نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسية التي تعلم، تقيد أو تؤثر التخطيط العسكري والسياسي. مثل الاستراتيجيات الأخرى، فإن الجيوستراتيجية تهتم بملاءمة الوسائل للغايات) لتحقيق هدف احتواء الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي في المنطقة. اعتبرت الولايات المتحدة أن ترسيخ قوتها في المنطقة يشكل إستراتيجية مهمة في التوازن الدولي؛ ولذلك كان على أمريكا خلال الحرب الباردة إيجاد توازن بين مصالحها الدولية والإقليمية أثناء صياغة سياساتها المتعلقة بالشرق الأوسط، وعلى الأخص بالمملكة العربية السعودية، ومع انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج عام 1991م أصبحت الولايات المتحدة اللاعب الرئيس المسيطر في المنطقة، ووضعت الولايات المتحدة في فترة التسعينيات من القرن الماضي إستراتيجيتها على أساس حفظ الاستقرار الإقليمي، من خلال احتواء العراق وإيران. وقد غيرت هجمات 11 أيلول 2001 رؤية الولايات المتحدة لمراكز التهديد، إذ صار مركزاً على التهديد الذي تفرضه منظمات الإرهاب والدول الداعمة لها، مما أدى في النهاية، إلى وضع إستراتيجية تعتمد فيها على ما يتوافر لها من الأدوات المتوافرة دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.
2. **الجيو ـ اقتصادي:** (العامل الجيواقتصادي مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي Edward LUTTWAK. ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة

تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم)(Edward, 1990). أدركت الإدارة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية أن واردات النفط إلى الغرب لن تكفي حاجاته الاستهلاكية، وهذا الفهم أدى إلى زيادة الروابط التجارية والعسكرية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ مما أدى إلى زيادة التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وقد هدف هذا التواجد بداية إلى ضمان وصول الولايات المتحدة إلى الموارد الطبيعية في المنطقة، وضمان أمن النظام القائم في المملكة العربية السعودية، لذا نجد أنَّ المبادئ الأمريكية من ترومان وأيزنهاور إلى إدارات نيكسون وكارتر وريغان، اعتبرت السيطرة على نفط الشرق الأوسط مصلحة من المصالح الوطنية للولايات المتحدة.

3. **جيو - أيدولوجي:** شدَّدت الولايات المتحدة منذ إنشاء إسرائيل على التزامها ودعمها للكيان الصهيوني، ويعتبر الدعم الأميركي لإسرائيل متجذراً إلى حد كبير، في السياسة الداخلية لأميركا، فضلاً عن أن دعم المجتمع اليهودي الأميركي لإسرائيل منظم بشكل دقيق، مما يستوجب القول بأنَّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقاد بسياسات إسرائيل الإقليمية، ويعتقد المواطن العربي أن إسرائيل ما هي إلا امتداد للاستعمار الغربي وصنيعته.

3.2 العلاقات العربية – الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة:

أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القوة العسكرية الأولى في العالم، كما أصبحت القوة المهيمنة على المنطقة العربية، وزاد في ذلك تزايد اعتماد دول الخليج العربي على ضمانات الأمن الأمريكي بطريقة غير مسبوقة بعد حرب الخليج الثانية، هذا بالإضافة إلى انفراد الولايات المتحدة بتوجيه التطورات في مجال تسوية الصِّراع العربي– الإسرائيلي، وذلك في إطار إقليمي يتَّصف بغياب التنسيق بين الدول العربية، وإتباع هذه الدول سياسات مختلفة نحو أهم القضايا العربية. كما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اختفاء هامش المناورة الإستراتيجية، الذي كان متاحاً للوطن العربي

في فترة الحرب الباردة، والذي كان يتيح الحصول على الدعم السياسي، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية من أي من القوتين الأعظم لاستقطابها إلى صفها في فترة الحرب الباردة، وهو الوضع الذي لم يعد ممكناً بعد أن باتت الولايات المتحدة تنفرد بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولم تعد بالضرورة بحاجة إلى الحفاظ على الكثير من علاقاتها التحالفية السابقة في العالم الثالث عموماً، وفي المنطقة العربية خصوصاً (سليم، 1992).

أمَّا بالنسبة للمنطقة العربية، فقد تأثرت من انتهاء الحرب الباردة، حيث أدى ذلك إلى فقدانها لجانب من مصادر أهميتها الجيو ـ إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، إذ إنها كانت في مرحلة الحرب الباردة هدفاً محتملاً للتوسع السوفيتي للوصول إلى الخليج العربي المنطقة الغنية بالنفط، وفقدت المنطقة جزءاً من أهميتها الإستراتيجية بزوال التحدي الجيو ـ سياسي السوفيتي. هذا بالإضافة إلى أن الحرب ضد العراق وما تبعها من نتائج سلبية على الدول العربية، والبدء في تسوية الصِّراع العربي الإسرائيلي، والتفوُّق العسكري الإسرائيلي، حوَّلت المنطقة العربية إلى أحد المشكلات العادية التي تواجهها سياسة الولايات المتحدة الخارجية (سعودي، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العلاقات العربية الأمريكية تأثرت بعد الحرب الباردة بالتغييرات العالمية، حيث فرضت التغييرات على الولايات المتحدة ضرورة إعادة النظر في سياستها الإستراتيجية، وإعادة تعريف مصالحها في الوطن العربي. وقد بقيت العلاقات العربية قائمة على وجود العديد من المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وقد تبيَّن ذلك في المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب التي استندت على الاشتراك بعدد من الترتيبات الأمنية في المنطقة لتعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة، والدعوة لإقامة سلام شامل وعادل. وخلال إدارة كلينتون، تحدَّدت الرؤية الإستراتيجية الأميركية في المنطقة على أساس الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، والالتزام بتفوُّق إسرائيل النوعي، وتعزيز تطوير المنطقة باتجاه الديمقراطية، ودعم اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، والترويج للنظام الشرق أوسطي من قبل إسرائيل من خلال مستويين: فكري، ورسمي (جندل، 2001).

ويمكن القول إنَّ العلاقة الأمريكية بالمنطقة العربية مرَّت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة: والاكتفاء بتحقيق المصلحة من حيث الأمن خصوصاً الاقتصادية طالما أنَّ الأمن يحققه وجود حليف موثوق به وهو بريطانيا، وقد انتهت هذه المرحلة مع بداية المرحلة الثانية المتمثلة في بدء الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 (سويد، 2004). أمَّا المرحلة الثانية، فقد تمثلت في مرحلة ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا بخروجها من منطقة الخليج، وقد شهدت هذه المرحلة منافسة شديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والتي انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي. أما المرحلة الثالثة والتي يمكن تسميتها بمرحلة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على منطقة الخليج بعد عام 1991م، حيث استبدل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج من تسهيلات عسكرية روتينية إلى قواعد عسكرية ثابتة بلغت في مجملها خمس قواعد رئيسية، فضلاً عن تمتُّع هذه القواعد باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم العمليات القتالية، سواء كانت جوية أم برية أم بحرية. وقد حول استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج إلى علاقة هيمنة وسيطرة؛ أي بمعنى آخر، أنَّ العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية هي علاقة غير متوازنة وغير واضحة الهوية، فهي ليست صداقة ولا تحالف ولا بينهما، وإنَّما هي علاقة ينتابها الخوف والحذر من قبل دول الخليج، نتيجة الروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تفوق أي تحالف ثنائي آخر (تشومسكي، 2003).

الفصل الثالث

العلاقات السعودية – الأمريكية

1.3 العلاقات السعودية – الأمريكية خلال الفترة 1918-1945

1.1.3 نشأة العلاقات السعودية – الأمريكية

تشكِّل المملكة العربية السعودية أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويعود ذلك إلى أسباب وعوامل عدة من أهمها أنها تحتوى على ما يزيد من ربع المخزون العالمي من النفط، إضافة إلى تمتُّع المملكة بموقع جغرافي استراتيجي عالمي، وهذا يشكل أهمية قصوى في الاعتبار أن الإستراتيجية العالمية للدول الكبرى، كما أنَّ استخدام المملكة لفوائضها المالية من البترول يبقى دائما أثر كبير على النظام الاقتصادي الغربي ككل وعلى النظام الاقتصادي الأمريكي بوجه خاص، فالمملكة العربية السعودية تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في المنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك)، ويمتاز هذا الدور بالاعتدال من المنظور الأمريكي إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكبر الأسواق للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية.

بدأت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية متأخرة، فقد كانت الولايات المتحدة متفرغة للبناء الداخلي بهدف أن تصبح من الدول المتقدمة. أمَّا المملكة العربية السعودية، فقد كانت منشغلة بالبناء الداخلي، وتصفية القوى المعارضة في شبه الجزيرة العربية (أبو علية، 1401هـ)، وبعد أن وحَّد الملك عبدالعزيز شبه الجزيرة العربية سعى إلى الاعتراف الدولي، ولقد طلب الملك عبد العزيز آل سعود من الدول الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة، الاعتراف بالوضع السياسي الجديد في مملكته، وقد وجدت وزارة الخارجية الأمريكية أنَّ حجم المصالح الأمريكية في المملكة لا يسوغ قيام علاقات رسمية، فجاء ردّها سلبياً، وفي شباط من عام 1931 رأت وزارة الخارجية الأمريكية أنَّ الوقت قد حان لإقامة علاقات مع السعودية، وفي الخامس من آذار عام 1931 سلمت السفارة الأمريكية بلندن مذكَّرة إلى الوزير السعودي هناك، بيَّنت فيها وزارة

الخارجية مقترحاتها بخصوص مسألة الاعتراف، حيث أعلن وزير الخارجية أنَّ الولايات المتحدة تعلن اعترافها بحكومة المملكة العربية السعودية، وتنظر بعين العطف إلى أقرب فرصة للبدء في محادثات مذكرات بخصوص المعاملة الأولوية بين البلدين في هذه الشؤون (النيرب، 1994). وعرضت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية أنَّ الاعتراف الأمريكي بالسعودية يتطلب تقديم السعودية التزاما مبدئياً بعقد معاهدة صداقة وتجارة مع أمريكا تعامل أمريكاٰ بمقتضاها معاملة الدول الأكثر رعاية. ووافقت السعودية على التزام المملكة بعقد معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة، وبعد الحصول على تلك التأكيدات بدأت الحكومة الأمريكية تراجع موقفها من الاعتراف (السماري، د.ت). وفي أول أيار 1931 قدمت الولايات المتحدة اعترافاً دبلوماسياً كاملاً بحكومة الحجاز ونجد، وفي 15 نيسان 1931، وصلت إلى المملكة العربية السعودية البعثة الأمريكية إلى جدة للقيام بدراسة جيولوجية للمملكة ولاكتشاف احتمالية الثروة الأرضية فيها. وفي 18شباط 1943 أصدر الرئيس روزفلت قرار يعتبر المملكة العربية السعودية عنصراً حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة، وبهذه الصفة يمكن لها الاستفادة من برنامج الإعارة والتأجير، فحصل الملك عبدالعزيز لمدة سنتين على 33 مليون دولار من المال والبضائع، وكان التعامل بين الحكومة الأمريكية والمملكة العربية السعودية يتم من خلال شركات النفط؛ أي أنَّ العلاقات لم تكن مباشرة، ولكن مع الحرب، ومع اكتشاف البترول، ونقص الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من البترول بسبب الحرب، أصبح التعامل مباشراً بين الحكومتين، ووصل الأمر إلى أن قال الرئيس روزفلت أنَّه يرى أنَّ الدفاع عن السعودية ذو أهمية حيوية بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية (عمارة، 1997).

وقد ازداد التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية، بعد أن أدركت الولايات المتحدة أهمية السعودية، ففي عام 1943، توصَّل رؤساء أركان الجيش الأمريكي إلى قرار بالحصول على قاعدة جديدة في الشرق الأوسط تصل بين القاهرة وكراتشي؛ لتسهيل الحرب ضد اليابان، بجانب قاعدة عبدان على الساحل الشرقي لخليج العربي، ووقع الاختيار على الظهران في المملكة، حيث توجد آبار

أرامكو ومنشآتها. ووصلت الرياض بعثة عسكرية أمريكية للبقاء عدة أشهر من أجل تدريب الجيش العربي السعودي (عبدالشافي، 2014)، وفي آب 1945 بدأ سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي العمل على إنشاء قاعدة جوية في الظهران، وبلغت العلاقات الأمريكية السعودية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، مرحلة عالية من التقارب (جريسون، 1991).

وفي عام 1942 تمَّ فتح أول سفارة أمريكية في جدة، وبعد ذلك تمَّ فتح قنصلية أمريكية في الظهران، ورحَّبت المملكة العربية السعودية بذلك؛ لما فيه من دعم للعلاقـات الوديّة بـين البلـدين. وقد تمَّ تعزيز العلاقات الأمريكية السعودية في الاجتماع الذي تمَّ عقده بين الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبد العزيز على ظهر إحدى المدمرات الأمريكية في عام 1945 (الأعظمي، 1992). وقد منحت الحكومة السعودية الحكومة الأمريكية حق بناء قاعدة جوية كبيرة في الظهران، واستعمالها لمدة ثلاث سنوات تعود ملكيتها بعد ذلك إلى حكومة المملكة لعربية السعودية، وفي الوقت نفسه بدأت بعثة عسكرية أمريكية بتدريب الجيش السعودي وتزوده بالأسلحة (الظاهري، 1999).

وفي الأول من آذار 1945 أعلنت المملكة الحرب على ألمانيا، وفي 18 حزيران 1951، تم توقيع اتفاقية دفاعية بموجبها استأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية لمدة 9 سنوات تمتد بين عام 1952 إلى 1963، تقوم المملكة بشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة، وأن يقوم مستشارون أمريكيون بتدريب الجيش السعودي (طاهر، 1998).

2.3 العلاقات الأمريكية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية

أثَّرت الحرب العالمية الثانية على العلاقات السعودية – الأمريكية، وتمثل أثرها الأول بخلق مصاعب اقتصادية للمملكة العربية السعودية، حيث أدى هذا النزاع إلى التقليص الكبير لتدفق الحجاج الذين كان الاقتصاد السعودي يقوم عليهم إلى حد بعيد، وفي الوقت نفسه تقلصت الصادرات البترولية السعودية نتيجة لمحاولات كل من الحلفاء ودول المحور قطع الإمدادات عن بعضهم البعض. الأمر الذي أدى إلى طلب السعودية مساعدة مالية

من الولايات المتحدة من خلال شراء منتجات بترولية قيمتها (6) ملايين دولار، إلا أنَّ إدارة روزفلت رفضت ذلك لأسباب فنية، وحاولت الإدارة الأمريكية امتصاص أثر رفضها لطلب السعودية من خلال تزويد السعودية بخدمات مهندسي الطرق الأمريكيين، إلا أنَّ الاشتراك المباشر للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية أدى إلى تقليص معارضة واشنطن للسعي إلى إقامة علاقات أوثق مع السعودية. ففي 10 شباط 1942 أبلغ الرئيس روزفلت وكيل وزارة الخارجية رغبته في إقامة مفوضية دائمة في السعودية، ووافقت السعودية على ذلك بسرعة، وفي آب 1942 وافق ابن سعود على طلبات استخدام المجال الجوى التي تقدمت بها البعثتين الأمريكية والبريطانية في جدة، وكان هذا الإذن عوناً للحلفاء في توفير ممر جوى مباشر لطائراتهم التي تحمل العتاد الحربي إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق إيران (جريسون، 1991).

ومع استمرار الحرب، ومع التزايد السريع للنشاط العسكري الأمريكي أصبحت إدارة روزفلت أكثر اهتماما بتدعيم العلاقات مع السعودية، وجاءت الخطوة الأولى على هذا الطريق في كانون الثاني 1943 عندما أوصت وزارة الخارجية مدير هيئة (الإعارة والتأجير) بإضافة السعودية إلى قائمة البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة الإعارة والتأجير. وأوضحت المذكرة التي وقعها مساعد وزير الخارجية أنَّ الحكومة السعودية قد منحت الولايات المتحدة حق استخدام أجوائها، وأن هذه الامتيازات الإضافية، ربما لن تتاح للأمريكيين ما لم تقدم الولايات المتحدة مساعدة مباشرة للسعودية.

لقد قامت العلاقات الدبلوماسية السعودية والولايات المتحدة على أساس تفاهمات عسكرية وسياسية وتجارية وضعت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، اعترفت الولايات المتحدة الملك عبدالعزيز حاكم الحجاز ونجد (المناطق الغربية والوسطى من شبه الجزيرة) في عام 1931. ومع ذلك، لم يكن للولايات المتحدة ممثلين دبلوماسيين لمقيمين في المملكة قبل عام 1942، وخلال الفترة من عقد الثلاثينيات حتى عام 1945، تمثلت العلاقات السعودية الأمريكية بشكل كبير في منح امتياز التنقيب عن النفط لشركة

كاليفورنيا ستاندارد أويل العربية في عام 1933 التي أدارت في السابق شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو)، والتي هي أرامكو السعودية اليوم (Christopher, 2015).

1.2.3 العلاقات السعودية – الأمريكية خلال الحرب الباردة

أبدت واشنطن في نهاية 1948 اهتماماً كبيراً في الدفاع عن المملكة السعودية. ففي 8 تشرين ثاني 1948 قام وزير الدفاع بإبلاغ وزير الخارجية أن الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان قد وافقت مؤخراً على سلسلة من الخطوات التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بالسعودية من أجل تحسين الموقف الإستراتيجي للولايات المتحدة، وأوضحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان أن القدرات الدفاعية الأمريكية ستتحسن تحسناً كبيراً في حالة نشوب حرب ضد الاتحاد السوفيتي إذا ما تم استخدام قاعدة الظهران الجوية لإدارة عمليات جوية مستمرة (جريسون، 1991)، وبعد قيام ثورة يوليو عام 1952 شهدت العلاقات السعودية – الأمريكية أول أزمة في عهد الملك سعود خلال الفترة (1953–1957) بسبب احتضان واشنطن لعبدالناصر، بالإضافة إلى الخلافات، التي نشبت مع الأرامكو حول طلب السعوديين السيطرة على عمليات نقل وتسويق النفط، وتطلع الملك سعود إلى انتهاج مواقف مؤيدة لعبدالناصر، وأقامت السعودية علاقات مع النظام الجديد في القاهرة وفي 11 حزيران 1954 أعلنت مصر والسعودية بدء ترتيبات بينهما للتعاون في التدريب العسكري وإنتاج الأسلحة ثم انضمت السعودية إلى مصر وسوريا في اتفاقية دفاعية عربية جديدة أكدت على عكس حلف بغداد أنها لن ترحب بعضوية أي دولة غير عربية. وبعد العدوان الثلاثي على مصر أعلنت الإدارة الأمريكية ما يسمى بمبدأ أيزنهاور الذي عارضته الدول العربية ومن بينها السعودية، وسافر العاهل السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووقع مع الولايات المتحدة اتفاقية تمنح الولايات المتحدة حق استخدام قاعدة إضافية لتقوية القوات المسلحة السعودية، وبذلك فإن العاهل السعودي أعاد علنا تأكيد رغبته في استمرار التعاون العسكرية مع الولايات المتحدة التي أصبحت حجر الزاوية في سياسة السعودية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد ساهم وقوف الولايات المتحدة إلى

جانب مصر خلال أزمة السويس في إنهاء هذه الأزمة الطارئة. وكانت الولايات المتحدة، تحاول في الوقت نفسه إقناع الملك سعود بالتخلي عن تأييد عبدالناصر، في نقده (لمبدأ أيزنهاور)، والتفاهم مع العراق، والانضمام إلى جانب حلف بغداد لمحاربة الشيوعية، والغليان القومي في المنطقة العربية (الأعظمي، 1992).

وقد شهدت أوائل الستينيات بعض التوتر في العلاقات السعودية– الأمريكية، نتيجة المحاولات الأمريكية للتقرُّب من الرئيس عبدالناصر، وفشل الملك سعود في إقناع واشنطن للحصول على القمح الأمريكي، وتقديم المساعدة الأمريكية لدعم المطالب العربية، باعتبار خليج العقبة مياه إقليمية للدول العربية، واعتباره مغلقاً أمام الملاحة الإسرائيلية، وبسبب الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون أول 1962 على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية إلى إدارة الرئيس جون كندي. وبعد أن تولّى الملك فيصل السلطة عام 1964، تعزَّزت العلاقات السعودية – الأمريكية، واتخذت العلاقة شكلاً متميزاً، لكنها عادت للتوتر إبان نشوب حرب حزيران 1967، حيث انضمت السعودية إلى العراق والكويت في فرض حظر على شحن النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت هذه الخطوة أول استخدام لسلاح البترول تستخدمه السعودية ضد الولايات المتحدة، وقد سببت هذه الخطوة السعودية إزعاجاً للولايات المتحدة، ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي أعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير. ولم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ومع نهاية صيف عام 1967 اتخذت الولايات المتحدة والسعودية خطوات لتسوية هذا الخلاف المحدود، وأعلنت السعودية في أيلول 1967 استئناف شحن البترول إلى الولايات المتحدة. وردّاً على ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 24 تشرين ثاني 1967 رفع الحظر الجزئي المفروض على بيع الأسلحة للشرق الأوسط كنتيجة لحرب 1967. وعندما طرحت الولايات المتحدة مشروع روجرز للسلام في الشرق الأوسط بعد حرب حزيران عام 1967، قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى الرياض عرض فيها على الملك فيصل بنود هذا المشروع، وطلب تأييده لهذه المبادرة، وقد كان رده بالقول: "إننا لا نقبل بأي مشروع لا

يقبل به الفلسطينيون". وفي عام 1971 جرت أقوى محاولة لكسب تفهُّم السعودية لخطة السلام الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط. فقد زار وزير الخارجية الأمريكية المملكة العربية السعودية، واجتمع مع الملك فيصل بالرياض في 2 آيار 1971، وشدَّد الوزير على حسن النوايا الأمريكية وحاول أن يشرح للملك الفيصل العوامل السياسية الداخلية التي تحد من مرونة الإدارة الأمريكية في مواجهة إسرائيل. وسلِّم الملك فيصل خطاباً من الرئيس نيكسون يتعهد فيه باستعداده لأن يلعب أي دور معقول ومفيد في التوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة، ويدعو الملك لزيارة واشنطن. لكن رحلة الملك فيصل إلى الولايات المتحدة في نهاية آيار 1971 لم تسفر عن نتيجة هامة (جريسون، 1991).

ومع بدايات 1973 تطورت الأوضاع في الشرق الأوسط، وفي 10 كانون ثاني 1973 دعا الملك فيصل علناً إلى حرب عربية مقدسة ضد إسرائيل. وتصاعد التوتر أكثر من ذلك عندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية في 21 شباط 1973 طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وعبرت المجال الجوى الإسرائيلية على سبيل الخطأ، وراح ضحية هذا الحادث 50 قتيلاً تقريباً. وفي 6 تموز 1973 أعلن الملك فيصل أنَّ بلاده لن تستطيع مواصلة ارتباطها مع الولايات المتحدة إذا لم ينتهِ دعم واشنطن لإسرائيل لصالح نهج محايد تجاه الشرق الأوسط، وخلال حرب رمضان 1973، وعلى الرغم من محاولة إدارة نيكسون الحفاظ على موقف محايد دعت إلى الإنهاء الفوري للقتال، إلا أنَّ الخلافات تطوَّرت بسرعة بين الولايات المتحدة والسعودية، ففي 8 تشرين أول 1973، أمر الملك فيصل شركة (أرامكو) بأن تخفِّض ضخ النفط السعودي خلال خط الأنابيب الذي يمر عبر شبه الجزيرة العربية إلى لبنان إلى النصف، ثمَّ تمَّ فرض حظر نفطي على الدول غير الصديقة لمصالحهم، وكانت الدولة البارزة بين هذه الدول هي الولايات المتحدة. وألمحت إدارة نيكسون أيضاً إلى أنَّها قد تحاول اللجوء إلى استخدام تدابير أكثر خشونة، وفي كانون ثاني 1974 أعلن وزير الدفاع الأمريكي أنه قد يمارس ضغطاً قوياً على واشنطن للانتقام من الدول العربية إذا لم توقف الحظر النفطي. وكان رد فعل السعوديين على هذه التهديدات والتلويح مرة أخرى بتدمير حقول النفط في حالة وقوع عمل عسكري أمريكي.

وبعد حرب تشرين 1973، تكرَّرت زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى الرياض وعلى رأسهم وزير الخارجية الذي صب اهتمامه على رفع الحظر النفطي، الذي قادته السعودية والدول العربية المنتجة للنفط. وقام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة إلى المملكة عام 1974، وبالرّغم من أنَّه لم يتمكن من إقناع الملك فيصل، أثناء زيارته بجديته فيما يتعلق بقضايا المنطقة، فإنَّه لم ينف إعجابه الشديد بقوة شخصية الملك فيصل وصلابة موقفه ورؤيته تجاه القضايا العربية (جريسون، 1991).

ونتيجة لاستمرار دعم إدارة الرئيس فورد لإسرائيل، نبَّه الملك فيصل الإدارة الأمريكية في آب 1974 على أنَّه: "إذ لم تغيِّر الولايات المتحدة سياستها تجاه إسرائيل، فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها"، إلا أنه لم يتلقَ جواباً عن ذلك. وعلى ضوء ذلك، أعلن الملك فيصل موافقته على مشروع تقدم به وزير النفط السعودي في ذلك الوقت الدكتور احمد زكي يماني، يقضي بتخفيض حجم النفط المستخرج بنسبة تتراوح بين 10-20% وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية، لم يرفع الملك فيصل الحظر النفطي، إلا بعد أن وصل بسعره إلى ما يساوي قيمته الاقتصادية (الأعظمي، 1992).

وبعد اغتيال الملك فيصل، واصلت المملكة العربية السعودية انتهاج نفس السياسة ولكن بدور أكثر ديناميكية وجرأة في الشؤون الدولية، ومن ضمنها التعامل مع القضايا العربية المصيرية، وبخاصة القضية الفلسطينية (القباع، 1986)، واستطاعت السعودية منذ عام 1975، زيادة نفوذها في العالم نتيجة عوائدها النفطية الضخمة. ولدى تولِّي الملك فهد مقاليد الحكم، ازدادت فعالية السياسة الخارجية السعودية، فقد كان لها مواقفها من الحرب العراقية – الإيرانية، ومشكلة أفغانستان، والمشكلة اللبنانية، وقضية أسعار البترول، والاجتياح العراقي للكويت، وهكذا وجدت الولايات المتحدة، في الدور السعودي، عاملاً فاعلاً في التعامل مع حقائق الوضع الجديد، في المنطقة مع مطلع عام 1979، حين أضحت السعودية في ظل هذه العوامل والحقائق، القاسم المشترك في السياسة العربية والإسلامية (الأعظمي، 1992).

أدَّى الدور الجديد للمملكة العربية السعودية إلى قبولها ببعض مفردات السياسة الأمريكية غير المرغوبة في المنطقة؛ ممَّا وضع القيادة السعودية أمام خيارين: إمَّا أن تلبي رغبة الطرف الأمريكي؛ وهذا يعني تخلِّي المملكة عن دورها الإقليمي، وإمَّا أن ترفض القيام بهذا الدور الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة، وهذا يعني التخلِّي عن الطرف الأمريكي في العلاقات، الأمر الذي قد يؤول إلى إعادة النظر في العلاقة الثنائية الخاصة التي تربط بين الطرفين.

لقد وضعت أحداث المنطقة ومتغيراتها الجديدة صانعي القرار في السعودية أمام موقف صعب حيال السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ألقى ظلالاً كثيفة حول مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية، وأدخلها في أكثر من اختبار وتجربة بسبب تصادم مصالح الطرفين واختلاف وجهات نظرهما حول العديد من القضايا، والتي كانت تنبع أساساً من الأوضاع الإقليمية السائدة، ممَّا أدى إلى نشوء أزمة فعلية في العلاقة، برزت بوضوح في النصف الأول من عام 1979. وعلى الرّغم من خفة حدّة هذه الأزمة في النصف الثاني من العام نفسه، إلا أنَّ استمرار أسبابها فضلاً عن موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية – الإيرانية، وما حدث من تغيُّر على سياسة الولايات المتحدة التسليحية تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، أدخل العلاقات السعودية – الأمريكية في مراحل شد وارتباط في الأيام الأخيرة من فترة إدارة الرئيس جيمي كارتر، وخلال عهد الرئيس رونالد ريغان 1981–1988 (الأعظمي، 1992).

لقد كانت الأزمة في العلاقات التي نشأت في ربيع عام 1979، عميقة ونابعة من معطيات إقليمية، وكان الأمريكيون المسؤولون أساساً عن التطور السلبي في العلاقة، والتي تلخصت أسبابها بالثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه، وأسعار النفط، والاتهام الأمريكي للسعودية بمشاركتها في زيادة الأسعار، وكامب ديفيد، والمشاريع الأمريكية للتواجد العسكري المباشر في المنطقة، بالإضافة إلى زرع الشك باستقرار النظام السعودي. فقد أدركت السعودية أن الموقف الأمريكي، من أحداث إيران أشار إلى عدم الرغبة، أو عدم القدرة على دعم حلفائها، وعدم قدرتها على ضمان بقاء أي نظام صديق عندما

يسقط، وقد تساهم هي في إسقاطه عندما تفقد الثقة في قدرته على ضمان المصالح الأمريكية، أو عندما يعمل باتجاه معاكس لها. أما في ما يتعلق بقضايا النفط، فقد ظهرت تلميحات أمريكية تقول: إنَّ كميات النفط المنتج في المملكة أقل بكثير مما يعتقد عن تلبية حاجات الغرب، وأنَّ السعودية قد دفعت باتجاه زيادة أسعار النفط في قمة (الأوبيك)، التي عقدت في أبو ظبي، وأنَّها لم تقف ضد زيادة الأسعار كما تدعي (سلامه، 1985). وشكَّل الموقف السعودي من معاهدات كامب ديفيد، سبباً في تأزم العلاقات السعودية الأمريكية، إذ إنَّ نتائج القمة كانت بعيدة عمَّا كانت تتوقعه السعودية، حيث أعلنت أنَّ المعاهدة لا تفي بالغرض المطلوب. ونتيجة لذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة لحمل السعودية على اتخاذ موقف ايجابي من اتفاقيات كامب ديفيد، حيث قام وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت بزيارة إلى الرياض، ودعا الرئيس الأمريكي كارتر المملكة العربية السعودية لدعم هذه الاتفاقيات، كما أنَّ الإدارة الأمريكية اعتمدت وسائل تهديد علنية ضد السعودية، على أمل أنَّ هذا الضغط هو الشيء الوحيد الذي يخيف الحكومة السعودية ويحملها على انتهاج سياسة مؤيدة للمحور المصر الإسرائيلي. وردَّاً على ذلك، قاد اللوبي السعودي متمثلاً بشركات النفط، حملة مضادة أشارت إلى أنَّ الحملات الإعلامية العلنية على المملكة من شأنها أن تسبب آثاراً عكسية قد تدفعها إلى مسايرة الاتجاهات الراديكالية من ناحية، وتفسح المجال للاتحاد السوفيتي بالاستفادة من هذا الوضع من ناحية أخرى. ونظراً لتأزُّم الأوضاع، واشتداد الحملات من قبل الطرفين الحكومة الأمريكية، قامت وزارة الخارجية بالإعلان عن تأكيد حرص واشنطن على حسن العلاقات مع الرياض؛ وذلك لتطمين الحكومة السعودية، ولإظهار اهتمام الولايات المتحدة بمتانة العلاقة مع السعودية، قامت الولايات المتحدة بمبادرتين مهمتين: الأولى زيارة هارولد براون وزير الدفاع في 15 شباط 1979 إلى الرياض، والثانية هي دعوة الرئيس كارتر الأمير فهد لزيارة واشنطن. إلا أنَّ الرد السعودي كان مغايراً، إذ إنه بعد أسبوع من زيارة براون إلى الرياض، اتخذ الأمير فهد قراراً بإلغاء زيارته إلى واشنطن، ممَّا دعا من المراقبين السياسيين في حينها إلى الربط بين زيارة براون إلى الرياض وبين إلغاء زيارة فهد

إلى واشنطن، مؤكِّدين أن زيارة براون إلى السعودية قد كشفت عن وجود خلافات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة حول العديد من القضايا والتي من أهمها تقييم الوضع في إيران ومسؤولية الإدارة الأمريكية تجاه الوضع في المنطقة، بجانب رفض المملكة العربية السعودية للشروط المسبقة التي وضعتها الولايات المتحدة قبل الموافقة على بيع أسلحة جديدة إليها، ورفض المملكة العربية السعودية الدخول في أي مشروعات أمنية في المنطقة تشترك فيها الولايات المتحدة (الأعظمي، 1992).

ونتيجة لتعثر المشاريع الأمريكية للتواجد العسكري، وإلغاء زيارة فهد لواشنطن، بدأت في الولايات المتحدة، حملة واسعة النطاق هدفت إلى التشكيك بقدرات المملكة على مواكبة التحديث، وتفادي الخلافات بين أفراد العائلة المالكة (سلامه، 1985)، الأمر الذي أحرج السفير الأمريكي، وإبعاد رئيس جهاز المخابرات المركزية الملحق بالسفارة الأمريكية في جدة، بعد أن ثبت تورُّطه في تأجيج تلك الحملة لنقله معلومات عن أوساط تكهنت بوجود خلافات في الأسرة المالكة، واحتمال سقوط نظام الحكم السعودي، وذلك عبر تقاريره السرية التي كان يبعثها إلى واشنطن، وقد أدَّى تسرُّب هذه المعلومات، وتحوُّلها لاحقاً إلى شائعات ردَّدتها الصُّحف الأمريكية، وروَّج لها أعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل (الأعظمي، 1992).

وفي هذا الجو، من انعدام الثقة المتبادل، وقِّعت معاهدة الصلح المصرية–الإسرائيلية، وتبع ذلك وصول مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي إلى المملكة لحملها على موقف يؤيد المعاهدة، إلا أن السعودية رفضت ذلك. وتأكيدا لتوتُّر العلاقة بين البلدين، صرَّح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في آذار 1979: بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب كامب ديفيد، وتبعه تصريح لسايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي الذي أكد فيه: أنَّ معاهدة الصلح المصرية– الإسرائيلية قد أثرت في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وأدَّت إلى نشوء خلافات حادة في وجهات نظر البلدين (سلامه، 1985).

لقد شكلت جميع القضايا السابقة الأبعاد الرئيسية لتأزُّم العلاقات مع السعودية، إذ إن تمسك الولايات المتحدة بكامب ديفيد وإسنادها لإسرائيل، واستعدادها للتضحية بالدور السعودي، وتراجعها عن دعم شاه إيران، وانتقادها لرفع أسعار النفط، والتهديد بالتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط؛ جميعها أثارت ردود فعل قوية في السعودية، وأدت إلى اختلاف في النظرة للعلاقة بين الطرفين (بحيري، 1980).

وخلال شهري أيار وحزيران 1979، خطت البلدين خطوات ايجابية لوضع حد للازمة، من بينها تصريح للأمير عبدالله بن عبدالعزيز، (الذي وصف بأنه أقل تأييداً لتوطيد العلاقة مع واشنطن)، قائلاً إنه: "لا يعتقد أنَّ العلاقة بين واشنطن والرياض سوف تتأثر من رفض السعودية لكامب ديفيد". كما أنَّ الموقف السعودي تجاه قضايا النفط بدأ يتطور، حين لمحت في نهاية أيار 1979 برغبتها في زيادة إنتاج النفط لكي يتوقف الارتفاع السريع في أسعاره، ووضع حد لتفاقم أزمة الطاقة، بناء على طلب أمريكي مباشر، وبالمقابل فقد أكد عدد من المسؤولين الأمريكيين وبعض الصحف الأمريكية، أن (واشنطن) قد أوقفت ضغطها على الرياض بشأن تأييد معاهدة (كامب ديفيد).

وفي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، بادرت إدارة الرئيس (كارتر) في 30 أيلول 1980، بإرسال 4 طائرات إنذار مبكر (أواكس)، حيث عبَّرت الإدارة الأمريكية آنذاك بأنَّ موقف (الحياد الذي اتخذته الولايات المتحدة من حرب الخليج)، لا يعني أنها تبقى محايدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة لأصدقائها. إلا أنَّ السعودية، ومعها دول مجلس التعاون، قد أبدأت تحفظها تجاه الموقف الأمريكي السلبي من الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم سلوكها حيال أطراف النزاع، وبخاصة بعد أن تكشفت حقائق التعاون التسليحي بين الولايات المتحدة وإيران عبر (فضيحة إيران غيت) والتي أكدت والى حد كبير تمسك الولايات المتحدة بإيران. في ذات الوقت الذي كانت السعودية تسعى إلى وقف الحرب أو منع امتدادها (مقلد، 1984).

وفي عام 1990م قام العراق بغزو الكويت وشكَّل ذلك تهديداً مباشراً للسعودية، واعتبرت الولايات المتحدة هذا الغزو تهديداً لأمنها القومي، وأرسلت أعداداً ضخمة من

قواتها العسكرية إلى السعودية وتزعمت تحالفاً دولياً كبيراً قام بتحرير الكويت، إلا أنَّ القوات الأميركية لم تنسحب انسحاباً كلياً من المنطقة، ممَّا أدى إلى تزايد الاستياء داخل السعودية، وكان من آثار هذا الاستياء أن نفذت هجمات ضد أهداف أميركية كان أبرزها في الخبر، حيث أسفرت عن مقتل تسعة عشر جندياً أميركياً، وأثارت نوعاً من الخلاف بين الجانبي، إذ كان مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي يرغب في أن يتولى هو التحقيق في الحادث، أو على الأقل المشاركة في استجواب المتهمين، إلا أنَّ وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز قام بزيارة لواشنطن أكد فيها أنَّ السعودية قادرة على التحقيق بنفسها، كما أكد حرص بلاده على المحافظة على مصالح البلدين.

3.3 العلاقات السعودية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

أدَّت نهاية الحرب الباردة إلى القضاء على الاهتمامات المناهضة للشيوعية المشتركة التي ساعدت على تحديد العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية منذ أواخر الأربعينيات، وظلَّت المصالح مستمرة في منع الصِّراع من تهديد الوضع السياسي الراهن في منطقة الخليج العربي، ومن عدم استمرار تدفق النفط السعودي إلى الأسواق الدولية قوية.

استمرت أيضاً الاختلافات بين الولايات المتحدة والسعودية بشأن الصِّراع العربي الإسرائيلي والقضايا الإقليمية الأخرى. وأيَّدت سياسة إدارة كلينتون "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وإيران جزء من أفراد الجيش الأمريكي الموجودين في المملكة العربية السعودية، وقد قتل منهم 24 منهم، وتمَّ جرح المئات في تفجيرين في الرياض في عام 1995، والظهران في 1996، وقد سعى 8 من النشطاء السياسيين السعوديين داخل المملكة؛ لإعادة فتح الحوارات الداخلية حول السياسة المالية، الحكومة الدستورية، والسياسة الخارجية التي كانت محظورة إلى حد كبير من قبل الحكومة منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

قدم المواطنون في أعقاب حرب الخليج عام 1991، عدة التماسات إلى الملك فهد للمطالبة بالإصلاح، والإفراج عن العديد من الشخصيات المعارضة الإسلامية السجناء الذين كانوا ينتقدون الحكومة السعودية، وواصلت حركة التضامن الإسلامية التي قادت التدخل السعودي في أفغانستان خلال عقد الثمانينيات في الإسهام في النشاط الدولي بين السعوديين، وقدَّم المواطنين السعوديين واللجان الخيرية الحكومية السعودية، والمنظمات الخيرية الإسلامية العالمية ومقرها في المملكة قوافل الدعم المالي والمادي لمجموعة الجماعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وشمل هذا الدعم للهيئات والأفراد العاملين فيها، أو ضحايا الصِّراعات القومية في الشيشان وأفغانستان والبوسنة وكشمير وكوسوفو، والضفة الغربية وقطاع غزة. أدَّى هذا الدعم في بعض الأحيان، إلى تعقيد جهود الولايات المتحدة سياسة لصنع السلام في تلك المناطق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وساهم في تنمية واستدامة شبكة من الناشطين، وانتمى البعض منهم إلى تنظيم القاعدة. وهذا أدى إلى قلق صانعي السياسة الأميركية، واتضح ذلك من جهود إدارة الرئيس كلينتون لضمان التعاون السعودي فيما يتعلق بالمعتقلين السعوديين والمواطنين المشتبه فيهم بدعم الإرهاب الدولي. ولدى انتهاء العقد الأول من نهاية الحرب الباردة ظلت العلاقة الثنائية قوية في المجالات التقليدية مثل التعاون في مجال الدفاع، ولكن أظهرت علامات ضعف في مجالات أخرى. مثل التعاون الاقتصادي وقد واجهت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والسعودية الآثار المتبقية من معاداة الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية، والخلافات حول تجدد القتال بين إسرائيل والفلسطينيين في وقت متأخر من عام 2000 فصاعدا، وعدم التوافق الأساسي بين توقعات بعض الشخصيات السعودية والأمريكية بشأن الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في المملكة (Christopher, 2015).

وقد جدَّدت الولايات المتحدة التزامها حماية مصالحها في الخليج، ومنع أي قوة إقليمية أو دولية من السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية، عندما دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة كانت الأولى لها بعد حرب فيتنام لإخراج العراق من الكويت عام 1991، ثمَّ نجحت في تحجيم قدرات العراق وإيران معًا من خلال فرض ما أصبح يعرف لاحقًا

بسياسة" الاحتواء المزدوج"، وكانت السعودية منسجمة في العموم مع سياسة احتواء القوتين الإقليميتين في منطقة الخليج واعتبرت أنها تأكيد على التزام الولايات المتحدة صيغة الأمن مقابل النفط. لكنّ واشنطن، التي أصبحت أكثر ارتياحًا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واحتواء دور كلٍ من إيران والعراق كانت تخطط لتقليل اعتمادها على نفط منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك"، وبخاصة العنصر العربي السعودي فيه؛ من خلال تنويع وارداتها وزيادتها من دول غير أعضاء في المنظمة مثل روسيا والمكسيك والنرويج وكندا. ومع تصاعد نفوذ حركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وبدء الترويج لفكرة صراع الحضارات بدأت الولايات المتحدة تتخذ احتياطاتها لاحتمال وقوع اضطرابات وتوقف النفط من المنطقة العربية، وبناء عليه أخذت تشجع الشركات الأميركية على زيادة استثماراتها في حقول نفط بحر قزوين، كما بدأت تخطّط لبناء خط أنابيب يمتد من جمهوريات آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى موانئ باكستان على بحر العرب. كما أخذت تركز على الاكتشافات الجديدة في أفريقيا وفي نفس الوقت توجهت إلى تشجيع روسيا على تأهيل منشآتها النفطية وزيادة حصتها السوقية على حساب دول منظمة الأوبيك، وعلى رأسها السعودية. لقد أثرت هذه السياسة بصورة كبيرة على السعودية، حيث دخلت في مواجهات عديدة مع المنتجين الآخرين للحفاظ على أسعار مقبولة من جهة، والدفاع عن حصتها في السوق النفطية من جهة أخرى. حاولت السعودية الحفاظ على التزامها بتفاهمها مع الولايات المتحدة بخصوص تأمين إمدادات نفط كافية وبأسعار معقولة من جهة سعت لمواجهة متاعبها المالية الناجمة أساسًا عن حرب الخليج الثانية من جهة ثانية كما حاولت الحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية. ولتحقيق جميع هذه الأهداف دخلت السعودية في مواجهات مع عددٍ من المنتجين الكبار مثل فنزويلا التي تمكنت من زيادة حصتها النفطية إلى ثلاثة ملايين برميل في اليوم مما أدى إلى دخول السعودية حرب أسعار مع فنزويلا عن طريق زيادة إنتاجها بمعدل مليون برميل في اليوم؛ ما أدى إلى انهيار الأسعار في عام 1996 عند ذلك ترا جعت فنزويلا عن سياستها، واستعادت السعودية مكانتها في الأسواق الأميركية، واضطرت دول أخرى من خارج أوبك مثل النرويج

والمكسيك إلى مهادنة الرياض، لكن التكاليف التي تكبدتها السعودية نتيجة محاولة الأميركيين ضرب المنتجين الكبار بعضهم ببعض كانت كبيرة، نظراً لانهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة (قبلان، 2014).

العلاقات السعودية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

تعرَّضت الولايات المتحدة إلى هجوم عنيف على مركز التجارة العالمي، ومواقع أخرى أدت إلى تدمير برجي مركز التجارة العالمي وقتل ما لا يقل عن 5000 شخص، وقد زاد من أثر هذا غياب المعلومات المتعلقة بموقف السلطات الأميركية، والتزام المحطات التلفزيونية الصمت، كما أدت متطلبات النقل المباشر، مقارنة مع تأثير الدهشة إلى حصر المعلومات بمجرد سرد وصفي بحت لوقائع عرفت على الفور ما حال دون فهم شامل لما جرى. وفي الأيام الثلاثة التي تلت الهجمات، بعث بعض المسؤولين الرسميين بمعلومات إضافية إلى مراكز الصحافة تبحث في الجوانب الغامضة لهذه الأحداث. غير أنها ما لبثت أن ضاعت بين الأعداد الهائلة من البرقيات والأخبار المستعجلة حول الضحايا وعمليات الإنقاذ. وقد ظهرت معلومات أخرى متفرقة على مرِّ الشهور التالية، إلا أنَّها ذات مظهر ثانوي ولم تدرج في سياقها الخاص (ميسان، 2002). ولقد أشارت التحقيقات الأمريكية بأن أحداث 11 سبتمبر عملاً إرهابياً، نفَّذه جماعة من الإرهابيين المدربين، وقد تمت الإشارة إلى الإسلاميين المتطرفين بقيادة أسامة بن لادن. وقد أدت المشاركة المباشرة لخمسة عشر مواطناً سعودياً في الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، إلى انتقادات شديدة في الولايات المتحدة من التدخل السعودي في الإرهاب، أو التهاون السعودي في محاربة الجماعات الإرهابية. وقد شكلت الهجمات أخطر تحدٍّ للعلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية منذ الحظر النفطي 1973-1974، وأشار بعض المحللين أن مخططي تنظيم القاعدة اختاروا عدداً كبيراً من المشاركين السعوديين في الهجمات في محاولة لتدمير علاقات الولايات المتحدة والسعودية. وقد اعترف مسؤولون سعوديون بالتأثير السلبي للهجمات على علاقات السعودية مع الولايات المتحدة، حيث إن زعيم

تنظيم القاعدة أسامة بن لادن هو سعودي الجنسية، على الرغم من أن السلطات السعودية سحبت جنسيته في عام 1994 (Christopher, 2015).

وقد عملت الاتهامات على توتر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن السعودية قامت بقطع علاقاتها مع طالبان، وأكدت منذ وقوع الحادث بأنها تقف مع محاربة الإرهاب في سبيل تبديد الاتهامات، إلا أنَّ هذه الإجراءات لم تؤدِ إلى نتائج إيجابية، فقد شنَّت وسائل الإعلام الأمريكية حملة واسعة ضد السعودية. ونتيجة للاعتداءات الأمريكية على المواطنين العرب، صرَّح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز في التاسع والعشرين من تشرين أول 2001 "إن المملكة تفكر جدياً في سحب رعاياها من الولايات المتحدة طالما استمرت حملة الإساءات ضدهم"، وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد كثفت الحملة الإعلامية ضد السعودية، بحيث لم تقتصر على المقالات الصحفية والبرامج التلفزيونية، بل وصلت إلى مشاركة أعضاء في الكونجرس ومسؤولون في الإدارة المشاركة في الحملة.

تزايدت حدة الحملة الأمريكية بعد رفض المملكة العربية السعودية المشاركة في الحملة العسكرية على أفغانستان، ورفضها منح واشنطن تسهيلات عسكرية باستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية المتطورة، وأخذت الولايات المتحدة تتحدث عن فلسفة نظام الحكم السعودي برمته، واصفاً هذه الفلسفة بأنها "أصولية تعمل على تخريج متطرفين، فلسفة جعلت عدداً من مواطنيها يشاركون في الهجمات على واشنطن ونيويورك". وقد عملت الاتهامات الأمريكية بوجود علاقات وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية في السعودية، وبين الجماعات الأصولية التي تنشأ في الخارج على توتر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن السعودية قامت بقطع علاقاتها مع طالبان، وأكدت منذ وقوع الحادث بأنها تقف مع محاربة الإرهاب في سبيل تبديد الاتهامات، إلا أنَّ هذه الإجراءات لم تؤدِ إلى نتائج إيجابية، فقد شنَّت وسائل الإعلام الأمريكية حملة واسعة ضد السعودية (الفقي، 2001).

وبصفة عامة، يمكن القول إنَّ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر قد أثَّرت سلبياً على العلاقات الأمريكية السعودية، ولم تترك تأثيرات مماثلة على العلاقات الأمريكية مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي ويرجع ذلك بالأساس إلى الاستياء الأمريكي الشديد من اتهام عدد كبير من المواطنين السعوديين بالتورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر من ناحية، وإلى التباين في مواقف دول مجلس التعاون تجاه السياسة الأمريكية والحملة العسكرية على أفغانستان، واحتمالات توسيع هذه الحملة من ناحية أخرى، والصحيح أن ذلك يرجع أيضاً إلى ثقل وزن المملكة داخل مجلس التعاون، ولكن ذلك لا يمكن أن يخفي غياب التنسيق والرؤية المشتركة بين دول مجلس التعاون، كما يكشف عن أن مجال السياسة الخارجية يبقى خارج دائرة التنسيق. لقد كان مؤشراً إيجابياً أن يبادر وزراء خارجية دول مجلس التعاون بعقد اجتماع استثنائي لتحديد الموقف المشترك من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر والحملة الأمريكية على أفغانستان، وما يمكن أن يتلوها، لكن هذه الخطوة بقيت عند حدود الإعلان الرسمي، في حين سارت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في طريقها، ووفق حسابات فردية تتعلق برؤيتها مع واشنطن، وبالتالي في الوقت الذي يدور فيه الحديث عن أزمة في العلاقات الأمريكية السعودية، ويدور جدل حول القوات الأمريكية في المملكة، لا يوجد حديث مشابه لدى أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون.

الفصل الرابع

القضايا الخلافية في العلاقات السعودية الأمريكية

المقدمة:

هناك العديد من القضايا الخلافية في العلاقات السعودية الأمريكية والتي أثرت على العلاقات بين البلدين سلباً، ومن بين أهم هذه القضايا الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق عام 2003 وثورات الربيع العربي 2010–2016 والأزمة السورية والاتفاق النووي الإيراني، وبناء فقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

1.4 الموقف الأمريكي من الصِّراع العربي الإسرائيلي

تعود جذور الموقف الأمريكي من الصِّراع العربي الإسرائيلي إلى حقبة ظهور الصهيونية كفكرة ومشروع في الذهن الاستعماري الغربي وفي المرحلة التي سبقت ولادة المنظمة الصهيونية العالمية في بال سويسرا عام 1897 أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة الصهيونية، والدعوة إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، وقد تجسَّد ذلك بأعمال تبشير، وإنشاء مدارس ذات طابع ديني، ودعوات لعودة اليهود إلى فلسطين، كما تجسَّد في إعلان القنصلية الأمريكية القدس عن حمايتها لليهود في فلسطين، وقيامها بعد ذلك بالتوسُّط لدى الدولة العثمانية لتغيير القانون الذي يحرّم على أبناء الطائفة اليهودية امتلاك الأراضي في فلسطين بين عامي 1880–1900.

بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في بال عام 1897، انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من تأييد الفكرة الصهيونية إلى دعم الجهود المبذولة لتنفيذ المشروع الصهيوني، ولقد تجسد ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المساهمة الفعالة مادياً ومعنوياً في إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948.

منذ ذلك التاريخ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية طابع العداء للأمة العربية وللمشاعر القومية للشعب العربي، واستمر التبنِّي الأمريكي للرؤية الإسرائيلية لحل الصِّراع والتي تقوم على الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن اللجوء حتى عام 1967.

بعد عدوان حزيران 1967، دخل الدعم الأمريكي لإسرائيل مرحلة جديدة، أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأول للكيان الصهيوني بشكل مباشر في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الداعم الرئيس لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً، وقد أدى هذا الوضع والجمود الذي وصلت إليه مسألة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية في الفترة بين عامي 1971–1973، ورفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967؛ إلى حرب تشرين الأول 1973، حيث وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في هذه الحرب، وأمدَّتها بجسر جوي لنقل الأسلحة المتطورة إلى ميادين القتال مباشرة، مما أدى إلى عدم إلحاق هزيمة ساحقة بها في هذه الحرب، ودون استكمال تحرير الأراضي المحتلة.

وفي عهد الرئيس رونالد ريغان الذي يعتبر من أشد الرؤساء الأمريكيين موالاة لإسرائيل منذ إنشائها وبعد أن صارت إسرائيل تتلقى ربع المساعدات الأمريكية المخصصة للخارج منذ كامب ديفيد، تمَّ رفع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى درجة "التحالف الاستراتيجي" الذي تمَّ توقيع الاتفاق عليه بين الطرفين عام 1983. وفي عهد الرئيس جورج بوش الأب ارتفع التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، وجرى استثمار الظروف التي سادت المنطقة بعد حرب الخليج الثانية والمتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي وخاصة انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى التوجُّه نحو مسيرة التسوية السلمية التي أكدت مجرياتها الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل. إنَّ هذا الانحياز الأمريكي للصهيونية الذي أصبح الآن انحيازاً لإسرائيل على طول الخط، استخدمت فيه الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن لإجهاض قرارات عديدة، كان المجلس يعتزم إصدارها لردع إسرائيل في مواجهة عدوانها الدائم على الشعب الفلسطيني وجيرانها العرب (حمدان، 2003).

تركز الموقف السعودي من القضية الفلسطينية –على اعتبارها قضيتها الأولى– ولذلك ربطت المملكة سياساتها النفطية بجوهر القضية العربية، فزادت أسعار النفط عام 1973م بنسبة 12%، ورفضت المملكة زيادة الإنتاج، وحذر الملك فيصل في 31 آب 1973م، من أنَّه لا يرغب في وضع قيد على شحنات النفط، إلا أنَّ السياسة الأمريكية قد تضطره إلى تغيير موقفه تجاه الولايات المتحدة، ثمَّ أمر بتخفيض الإنتاج، وذلك بعد يومين من اندلاع حرب أكتوبر، وفي الشهر نفسه ارتفعت أسعار النفط بنسبة 17% (عمر، 2002)؛ لذلك لعبت القضية الفلسطينية دوراً هاماً في توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال توترت العلاقات مع تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة العربية في نهاية التسعينات وعلى الأخص فيما يتعلق بالصِّراع العربي–الإسرائيلي، وبرز هذا التوتر في عدة مؤشرات. من بينها التحذيرات التي وجهها ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، للولايات المتحدة بسبب انحيازها لإسرائيل، ورفضه الدعوة التي تلقاها لزيارة البيت الأبيض، وهجوم وسائل الإعلام السعودية ضد الولايات المتحدة واتهامها بدعم العدوان الإسرائيلي.

واستمر الموقف السعودي المعلن الرافض بقوة للسياسة الأميركية، حتى جاءت أحداث سبتمبر 2001، وتوجيه الاتهام لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن الذي يحمل الجنسية السعودية، وكذلك لخمسة عشر سعودياً آخرين، لتبدأ مرحلة جديدة من تطور العلاقات بين الدولتين، تتعرض فيما المملكة لضغوط كبيرة وانتقادات واسعة، ليس فقط من أعضاء الإدارة الأميركية، ولكن أيضاً من تيارات وقطاعات فاعلة في المجتمع الأميركي (عبدالشافي، 2014).

في هذا السياق، يعتقد ويرى العديد من المواطنين السعوديين أن الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني هو القضية السياسة المركزية في منطقة الشرق الأوسط. وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تدعم حل للصراع الذي يعالج على نحو كاف مختلف الاهتمامات الفلسطينية والعربية. ومن الجدير بالذكر أن حكومة المملكة العربية السعودية تدعم التطلعات الوطنية الفلسطينية، وتؤيد بقوة المطالبات الإسلامية في البلدة القديمة في القدس، وكثيراً ما انتقدت

بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك خلافات حادة في الرأي حول المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، حيث يطالب القادة من الجانبين الطرف الآخر لتحقيق سلام عادل والالتزام بالالتزامات السياسية المعلنة.

وعلى عكس العديد من دول الخليج الأخرى، لم تنشيء المملكة العربية السعودية قنوات مفتوحة للتجارة أو الاتصال مع إسرائيل. ومع ذلك، دعمت المملكة العربية السعودية بشكل عام سياسة الولايات المتحدة منذ بدايات عقد التسعينات من خلال تأييد اتفاقات السلام الإسرائيلية–الفلسطينية عن طريق الانضمام مع الدول الخليجية المجاورة في عام 1994 في إنهاء تطبيق ما يسمى بمقاطعة إسرائيل، واعتماد نهج أكثر استباقية لصنع السلام الدبلوماسي العربي الإسرائيلي. وأدى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في أواخر عام 2000 وانهيار عملية أوسلو للسلام في مطلع عام 2001 إلى بدء فترة من تجدد التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية. فقد كانت انتقادات القادة السعوديون حادة للردود العسكرية والأمنية الإسرائيلية على الهجمات الإرهابية الفلسطينية وشنت حملات إغاثة واسعة النطاق للفلسطينيين، وبعضها لدعم عائلات المواطنين الفلسطينيين الذين قتلوا في هجمات على الإسرائيليين أو في اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية. ورداً على حملة الجيش الإسرائيلي في عام 2009 ضد حماس في قطاع غزة، سعى القادة السعوديين لتحقيق التوازن بين التزامهم المشروط بالسلام والاعتراف بإسرائيل مع أنه يطالب من المنافسين في المنطقة وبعض المواطنين السعوديين ورجال الدين والمسؤولين بنهج أكبر في المواجهة إلى إسرائيل. يبدو أن عدم التقدم في جهود السلام التي ترعاها الولايات المتحدة وبناء المستوطنات الإسرائيلية مثل اختباراً لصبر القادة السعوديين. فقد أشارت تصريحات بعض المسؤولين السعوديين في عام 2010 إلى دعم المملكة المستمر للولايات المتحدة في عملية السلام؛ لمفاوضات شاملة ومباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن جميع جوانب الصِّراع، ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (Christopher, 2015).

2.4 أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق عام 2003

تسبَّبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بتوتر في العلاقات الأميركية – السعودية، حيث بدأت الدعوات في الولايات المتحدة المطالبة بتغيير أنظمة، وإعادة رسم خرائط، وبناء تحالفات جديدة والتخلي عن التحالفات القديمة ورافق هذه الدعوات الغموض المتعمد في السياسة الأميركية تجاه السعودية، من حيث عدم الإشارة أو التعليق على هذه الدعوات. كما أخذت وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة تشير إلى أن (74) من بين الانتحاريين الـ (79)، هم من السعوديين، فضلاً عن أن زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن من حملة الجنسية السعودية، كما ذهب البعض إلى وصف السعودية بأنها عدو للولايات المتحدة. ووفقاً لذلك وما تبعه من تطورات أخذت الرياض تشعر بحجم الضغوط الممارسة عليها، وعلى الأخص بعد أن راحت بعض الدوائر الغربية تطالب بإنهاء العمل بصيغة النفط مقابل الأمن والاعتماد على نفط روسيا وبحر قزوين بدلًا من النفط العربي. وقد ردَّت السعودية على هذه الدعوات بفتح حقول النفط أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف تطوير صناعة استخراج النفط وتحسين مكانة بلاده النفطية على الساحة الدولية من خلال تأمين المزيد من القدرة الاحتياطية من جهة، وربط مصالح الشركات النفطية الأميركية باستقرار السعودية. وزادت أزمة الثقة بين السعودية والولايات نتيجة رفض السعودية السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في الهجوم على أفغانستان بسبب المعارضة الداخلية الشديدة، كما عارضت السعودية قرار الحرب على العراق، مع أنها سمحت للقوات الأميركية باستخدام أجوائها في العمليات العسكرية ضده، ألا أنها طلبت من جميع القوات الأميركية المتمركزة في قاعدة الظهران مغادرة السعودية (قبلان، 2014).

الحرب على العراق 2003

شكّل العراق بالنسبة إلى السعودية وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رادعاً في مواجهة النفوذ الإيراني ومساعي تصدير أفكار الثورة، وقدَّمت له كل أشكال الدعم، وقد دعمت السعودية الجهد العسكري للعراق في حربه مع إيران، وعلى الرغم من أنّ العلاقات مع العراق ساءت كثيراً بعد قيامه بغزو الكويت واستضافة السعودية القوات

الأميركية التي قامت بتحريرها، إلا أنَّ الرياض عارضت الإطاحة بصدام حسين وتغيير نظام البعث؛ لأنّ ذلك يعزّز النفوذ الإيراني، وقد يؤدي إلى وقوع العراق كليًا تحت الهيمنة الإيرانية؛ لذلك اكتفت السعودية بتأييد إخراج العراق من الكويت واحتوائه مع إيران، فيما قامت هي بتعويض جزء من حصص الطرفين في السوق النفطية، سواء أكان ذلك نتيجة عدم القدرة على التصدير بسبب الحصار في حالة العراق، أم بسبب تهالك الصناعة النفطية بسبب العقوبات في إيران؛ ولذلك حرصت المملكة العربية السعودية على عدم المشاركة المباشرة في الحرب على العراق، حيث رفضت، ومنذ البداية تقديم تسهيلات عسكرية أو لوجستية للقوات الأمريكية، ولم تسمح باستخدام القواعد الأمريكية الموجودة في المملكة منذ حرب الخليج الثانية، وظل الموقف الرسمي للسعودية في موقع وسيط بين طرفي النزاع، بالشكل الذي يوازن بين الشعور الشعبي الداخلي الرافض للحرب، والعلاقات الإستراتيجية للمملكة مع الولايات المتحدة، حيث أعلنت المملكة رفضها للحرب، ودعت في غير مرة إلى إعلان وقف لإطلاق النار بين الطرفين، كما أنَّها قدَّمت على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، دعوة إلى الرئيس العراقي صدام حسين، ليتنحَّى عن السلطة، تضحية من جانبه، يمكن أن تجنب بلاده الكوارث والويلات (عبدان، 2003).

3.4 ثورات الربيع العربي2010-2013

جاءت الثورات العربية في الوقت الذي كانت فيه إدارة أوباما مهتمة أكثر في تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يتيح لها سحب قواتها بسهولة من المنطقة، ولم تكن قادرة على الوقوف إلى جانب قمع تحركات المجتمعات العربية التي جاءت على شكل انتفاضات سلمية تسعى للحرية والكرامة الإنسانية، ونتيجة لذلك، قررت الولايات المتحدة مسايرة التغيير حتى لا يتكرّر ما حدث في إيران خلال ثورة عام 1979 عندما تمسكت بالشاه وخسرت إيران؛ لذلك أخذت الولايات المتحدة في بناء علاقات مع القوى الصاعدة. أما موقف السعودية، فقد كان على عكس ذلك، إذ قادت السعودية معسكر مقاومة التغيير؛ وهذا أدى إلى تعارض توجهاتها مع السياسات الأمريكية، ونتيجة لذلك، نظرت السعودية

بكثير من الشك إلى الموقف الأميركي من الثورات العربية؛ فقد رفضت الولايات المتحدة دعم تدخل دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة السعودية في البحرين لقمع الانتفاضة الشيعية، بينما قامت إدارة أوباما بالتخلي عن أفضل حلفائها في المنطقة الرئيس المصري السابق حسني مبارك. أو اعتبرت السعودية مطالبة إدارة أوباما الرئيس مبارك للتنحي عن الحكم مؤشراً سلبياً على سلوك واشنطن نحو حلفائها في الأزمات. وبلغ الأمر حدّ قيام الملك عبدالله اتهام الأميركيين بالمسؤولية عن الأزمة العميقة التي وصلت إليها مصر في حقبة ما بعد ثورة 24 كانون الأول2011 (قبلان، 2014). وقد اعتبرت السعودية الدعم الأمريكي إلى وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في دول "الربيع العربي" أحد أهم مظاهر الخلاف السعودي الأميركي في سياق الثورات التي شهدتها المنطقة عمومًا، ومصر بصفة خاصة؛ حيث إن واشنطن مالت لحكم الإخوان المسلمين الذي يحقق لها جملة من المصالح في إطار سياسة جديدة طموحة للتأقلم مع التغيرات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة؛ ولذلك رحبت بوصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر من خلال صناديق الاقتراع، وقد أثارت هذه السياسة قلقاً شديداً في السعودية، ومن المفارقات التي فرضتها ظروف الربيع العربي أن السعودية تحوّلت إلى داعمٍ رئيسيٍ للتيارات العلمانية في المنطقة العربية التي وقفت في معظمها ضد الثورة، وبلغ الخلاف السعودي–الأميركي ذروته عندما قامت السعودية بدعم الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي وحكم الإخوان في مصر، بينما في المقابل قررت واشنطن قطع بعض المساعدات عن القاهرة احتجاجاً، وعبّرت السعودية عن دعمها الكامل للانقلاب، ورفضها لكل الضغوط الممارسة على القيادة المصرية الجديدة، وتعهدت بتقديم بديل عن جميع المساعدات الغربية التي يمكن قطعها عن مصر (قبلان، 2014).

4.4 الاتفاق النووي الإيراني

تعتبر سياسات إيران الإقليمية وبرنامجها النووي نقطة محورية للعديد من المهتمين بأمن المملكة العربية السعودية، وبالتالي هي نقطة محورية للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة للتعاون والحوار.

وتشير تصريحات بعض القادة السعوديين إلى أنهم يرون أنَّ سياسات إيران التوسعية في الأجندة الطائفية تهدف إلى تمكين المسلمين الشيعة في المنطقة على حساب السُّنَّة. وينتقد القادة السعوديون بشكل خاص الدعم الإيراني لحكومة بشار الأسد في سوريا، في حين تدعم المملكة العربية السعودية الفئات المناوئة للأسد، وتفضِّل التدخل العسكري الأمريكي رداً على استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل القوات المؤيدة للأسد في آب 2013. ويخشى المسؤولون السعوديون من قيام العلاقات الأمريكية الإيرانية؛ لأنَّها قد تقوض أُسس العلاقات الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة، وتمكِّن إيران إلى أن تكون أكثر حزماً في منطقة الخليج والشرق الأوسط الكبير (Christopher, 2015).

وقد عمل الحوار السري الأمريكي مع إيران على زيادة الخلافات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكَّل الكشف عن مفاوضات سرية أميركية–إيرانية صدمةً لدول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية. وقد أسفرت المفاوضات الأمريكية الإيرانية والتي استمرت نحو عشر سنوات إلى التوصل إلى اتفاق لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وبموجب هذا الاتفاق، التزمت إيران بالالتزام بكل الشروط الغربية شاملة عدم القيام بنشاطات تخصيب اليورانيوم، بما يزيد عن نسبة خمسة في المئة خلال فترة الاتفاق، وكذلك عدم القيام بأي نشاطات ترمي إلى تطوير منشآت إنتاج الوقود النووي. كما وافقت إيران على وقف العمل في بناء مفاعل (آراك) الذي يعمل بالماء الثقيل والمخصص لإنتاج البلوتونيوم، ووقف تصنيع الوقود اللازم لتشغيله، وكذلك تعهّدت إيران بعدم بناء منشآت نووية جديدة لها علاقة بتخصيب اليوروانيوم، وكذلك عدم القيام بعمليات إعادة تأهيل للمواد النووية، أو بناء منشآت قادرة على إعادة التأهيل مقابل قيام الدول الغربية وعلى رأسهم أمريكا رفعٍ جزئي للعقوبات الاقتصادية (قبلان، 2014).

ينظر البعض إلى الاتفاق النووي مع إيران على أنه بداية الانفتاح الإيراني على الغرب، وعلى الأخص الولايات المتحدة، بالأخص مع تزامن هذا الاتفاق مع الانسحاب الواضح للأمريكيين من الشرق الأوسط والتوجُّه نحو آسيا (حمود، 2015).

اتسم الرد السعودي على الاتفاق النووي بالغموض، حيث إن السعودية رفضته في بداية الأمر، إلا أنَّها عادت ورحَّبت الاتفاق على شرط توافر "حسن النوايا"، وبعد ذلك عادت ثانية وحذَّرت من الصفقة؛ وهذا يدل على أن السعودية غير راضية عن التقارب الإيراني الأميركي، بالإضافة إلى أنها فوجئت من إبرام الاتفاق الذي جرى دون علمها، واعتبرت السعودية أنّ الاتفاق لا يخفِّف من مشكلاتها مع إيران، كما أنه لا يعالج قضاياها الهامة، حيث إنَّ هناك مشاكل كثيرة بين السعودية وإيران مثل: التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، ومحاولة زعزعة الاستقرار في بعض دول الخليج، فضلاً عن محاولات إيران بناء قوة إقليمية من خلال إنشاء قواعد نفوذ وتأثير لها في كل من سورية والعراق واليمن ولبنان وغيرها. كما أنّ توقف إيران عن برنامجها النووي لا يعني زوال التهديد الإيراني؛ إذ إن التهديد الحقيقي بالنسبة إلى السعودية ودول مجلس التعاون هو ترسانة الأسلحة التقليدية التي تمتلكها إيران (قبلان، 2014).

إنَّ دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية لا تهتم بالمحتوى التقني للاتفاق النووي، بل تركز على النتائج الإقليمية لهذا الاتفاق، وتبيّن ذلك في الربط بين الاتفاق النووي وعدم التدخل الإيراني في البلدان العربية من خلال تصريحات أمير قطر في منتجع كامب ديفيد بالترحيب بالاتفاق النووي مع إيران، جنباً إلى جنب مع الترحيب بعدم التدخل في شئون الدول العربية (ديفيد، 2015)، هذا فضلاً عن أن المملكة العربية السعودية تخشى من وجود تفاهمات غير معلنة على غرار المفاوضات السرية بين طهران وواشنطن والتي قد تؤدي إلى حلولٍ على حسابها وحساب الدول العربية في مختلف القضايا؛ وهذه المخاوف لها مبرراتها إلى حد ما، حيث إن المؤشرات من واشنطن لا تبدو مطمئنة للسعوديين، وتؤكد مخاوفهم، وعلى الأخص معارضة الولايات المتحدة لإسقاط النظام السوري خوفاً من وصول متشددين إلى الحكم في سورية، والموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري في مصر، وأخيراً انفتاحه على إيران.

لقد صدر عن المسؤولين السعوديين بيانات عامة إيجابية نسبياً حول الاتفاقات بين الولايات المتحدة والأعضاء المفاوضين الآخرين (5+1) إيران بشأن برنامجها النووي.

عموما، ومع ذلك، يبقى القادة السعوديين متشككين في نوايا إيران. وأشار بعض السعوديين غير الرسميين، إلا أنهم من البارزين إلى أن المملكة قد تسعى "للتكافؤ" النووي مع إيران، أو أي خيارات أخرى يتم تنفيذ الاتفاق. ويرى بعض المراقبين إلى أنه من تموز إلى أيلول 2015، شاب الموقف السعودي الغموض من الاتفاق في حالة عدم وجود مباشرة وتأييد معين من قبل كبار المسؤولين السعوديين.

ومع ذلك، وخلال زيارة الملك سلمان إلى واشنطن في أيلول 2015، أعرب عن "دعمه للخطة المشتركة العمل الشاملة للاتفاق بين إيران ومجموعة (5+1) والذي في حالة تنفيذه بالكامل يمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، وبالتالي تعزيز الأمن في المنطقة". ويواصل قادة السعودية للتأكيد على مخاوفهم بشأن السياسات الإقليمية الإيرانية.

الموقف الأميركي من الأزمة السوريّة

منذ البداية لم تأخذ أمريكا موقفاً واضحاً وحازماً من الثورة في سوريا، وهذا بشكل أو أخر يتماشى مع موقفها العام من ثورات الربيع العربي. فهي اتخذت موقف المتفرج واتبعت سياسة براغماتية قصيرة النظر تعتمد على دعم الفريق الفائز. ففي مصر تخلت بسرعة عن حليفها مبارك وأيدت حكومة الإخوان المسلمين بالرغم من كونها تشكل خطراً على حلفائها في المنطقة العربية ولكنها سارعت بالتخلي عن الإخوان بعد ثورة 30 حزيران وصعود الرئيس عبدالفتاح السيسي. وعدم الوضوح وعدم الحزم وقصر النظر أيضاً هي سمات سياسة أمريكا تجاه سوريا وكان لهذه السياسة نتائج أدت إلى إضعاف الجيش الحر وإلى تقوية الفصائل الإسلامية المتطرفة.

ابتدأت الأزمة السورية في خضم السباق الرئاسي في الولايات المتحدة وبينما شكلت السياسة الخارجية حيزاً مهماً من أجندة رومني خلال حملته الانتخابية ومنها دعم الثوار في سوريا، ركز أوباما على السياسة الداخلية. كما أن الإذلال الذي لحق بأوباما في المدة الأولى لرئاسته من جراء معارضته للمستوطنات وما نتج عنها من تأليب اللوبي الإسرائيلي للكونغرس ضده ومن استهزاء نتنياهو به، أدى لإضعاف عزيمة أوباما عامة لإدخال أمريكا بشكل نشط في سياسات الشرق الأوسط. لذلك فمنذ البداية لم تكن لأوباما نية جدية

للعب دور فعال في الربيع العربي. حتى زيارته الأولى الخارجية بعد انتخابه رئيسا للمرة الثانية إلى الشرق الأقصى كانت مؤشراُ لابتعاد البيت الأبيض عن المنطقة. هم أوباما الأكبر في مدته الرئاسية الثانية كان بإتمام المصالحة مع النظام في إيران محاولة لاحتواء الخطر النووي. فإعادة العلاقات مع إيران بعد ما يقارب الثلاثة عقود من القطيعة كان الإنجاز الذي سيمكن أوباما من وضع بصمته على تاريخ أمريكا الحديث. لذلك فالشأن السوري منذ البداية كان له أهمية ثانوية. ففي مقابلة أجراها توماس فريدمان مع أوباما عقب الاتفاق المبدئي مع إيران صرح الرئيس أنه بالنسبة للأزمة السورية فعلى العرب حل مشاكلهم بنفسهم.

كما أن أوباما منذ البداية له علاقة بنظام الأسد، فمستشاره للأمن القومي روبرت مالي من الداعين للانفتاح على الأسد وللتواصل معه. وروبت مالي كان رئيس "مجموعة الأزمات العالمية لإفريقيا والشرق الأوسط" وقد افتتح مكتبا للمنظمة في دمشق عام 2005 يرأسه مساعده بيتر هارلنغ وهو مكتب الأبحاث الوحيد الأجنبي في سوريا، وقد استطاع مالي افتتاحه بسبب علاقته المميزة مع النظام. لذلك فموقف اوباما من حكومة دمشق لا يقارن بموقف بوش الذي اعتبر الأسد محوراً من محاور الشر.

لكن مع اشتداد الأزمة ومع ارتفاع عدد الضحايا المدنيين أصبح الموقف محرجاً لأمريكا بأن تأخذ دور المتفرج، فكان لابد من موقف واضح. ففي أغسطس 2011 أعلن أوباما أن الوقت حان للأسد ليترك الحكم فهو "يعيق مسيرة الشعب السوري" باتجاه الحرية، ولكن هذا الإعلان لم يكن مصحوباً بأية خطة لدعم الثورة، الموقف الكلامي شجع عناصر الجيش على الانشقاق وكان المتوقع أن يصاحب هذا الكلام بدعم عسكري أو سياسي، ولكن أمريكا وقفت على الحياد. ومنذ البداية طالب الجيش الحر بتأمين السلاح وفرض منطقة حظر جوي وضرب منشآت الأسد العسكرية ولكن لم تلب الولايات المتحدة أي من تلك الطلبات. كما في 2012 أعلن أوباما أن استعمال الأسد للأسلحة الكيماوية سيدفع أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية ضده. في العام التالي استعمل الأسد أسلحته الكيمياوية ولما أعلن أوباما استعداده للضربة العسكرية نصحه مستشاروه بأن الضربة غير

مستعجلة كما أنه قرر إحالة المسألة على الكونغرس للتصويت عليها. إن الشأن السوري لا يدخل في مصالح أمريكا الحيوية وبقاء الأسد لا يشكل خطراً على الولايات المتحدة فالنفوذ الإيراني في المنطقة ليس من أولويات أمريكا والدليل على ذلك أن المفاوضات مع الإيرانيين لم تتضمن بنودا للحد من تدخل إيران في شؤون المنطقة.

لذلك قرر أوباما تسليم القرار للكونغرس وتجنيب نفسه الانتقادات الداخلية. مما أدى إلى استياء دول الخليج من موقف أوباما وخذلانه لهم وللمعارضة السورية. هذا الأمر قوى من شوكة المتطرفين الإسلاميين المناهضين للغرب ولأمريكا، فخذلان أمريكا للجيش الحر دفع عدداً كبيراً من عناصره للانشقاق والانضمام للطرف الأقوى في المعارضة وهم الفئات الأصولية.

وتعتبر الأزمة السورية من القضايا التي تختلف عليها السعودية والولايات المتحدة وقد تسببت في توتر العلاقات السعودية الأميركية، نتيجة الموقف الأميركي من الأزمة السوريّة. فقد صرحت السعودية عدة مرَّات عن استيائها من الموقف الأميركي "الضعيف والمتردد" من نظام الرئيس بشار الأسد، فمنذ بداية المسالة السوريّة، رفضت واشنطن اتخاذ خطوات حازمة لرحيل النظام السوري، واكتفت بفرض حزمة عقوبات اقتصادية لم تؤثر على دمشق. وظل الموقف الأميركي لما يزيد عن عامين بين دعوة الأسد للتنحي وفقدانه لشرعيته وإدانة سياساته في التعاطي مع الأزمة، وبين استمرار واشنطن في رفض التدخل العسكري كما فعلت في ليبيا، ورفض تسليح المعارضة السوريّة تحت ذريعة الخوف من وقوع هذه الأسلحة في أيدي جماعات متشددة من جهة، وعدم وجود بديل لنظام الأسد يتكفل بتسريع إسقاطه.

الخاتمة

هدفت الدِّراسة إلى تحليل العلاقات الأمريكية العربية بشكلٍ عام، والعلاقات الأمريكية السعودية بشكلٍ خاص، وبيان التطوُّر التاريخي للعلاقات الخارجية الأمريكية السعودية، من خلال تسليط الضُّوء على العلاقات السعودية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، والوجود العسكري الأمريكي المكثَّف في المنطقة، وبيان الدَّور الذي لعبته هذه التطوُّرات في تشكيل طبيعة العلاقة بين البلدين في هذه الحقبة الزمنيّة. ولتحقيق ذلك، فقد ناقشت الدراسة من خلال عدة مباحث العلاقات العربية الأمريكية بشكل عام، وتعرضت إلى بداية الأطماع الأمريكية في الوطن العربي واختلاقها للاعذا في سيبل إيجاد موطىء قدم لها، كما تناولت أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية ومرتكزات السياسة الأمريكية.

وقد تم تحليل العلاقات الأمريكية السعودية من خلال تقسيم تاريخ العلاقات الأمريكية- السعودية إلى ثلاث مراحل مهمة: حيث بدأت الأولى مع منح الشركات النفطية الأمريكية امتيازات البحث والتنقيب عن النفط مقابل الحماية للمملكة.

بدأت هذه المرحلة في عهد الملك المؤسس عبدالعزيز، وبلغت ذروتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وشهدت هذه المرحلة تطوراً نوعياً في العلاقات رغم الحرب النفطية بعد حرب تشرين بين العرب وإسرائيل عام 1973، وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي.وفي هذه المرحلة تعاونت الرياض وواشنطن بشكل وثيق من أجل محاربة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، ودعم الرئيس العراقي صدام حسين في حربه ضد إيران في ثمانينيات القرن الماضي. وبلغ التعاون ذروته في معركة تحرير الكويت عام 1991، لتنمو هذه العلاقات في شكل مطَّرد حتى عام 2000.

أما المرحلة الثانية فق بدأت مع رفض ولي العهد السعودي حينذاك عبدالله بن عبدالعزيز زيارة واشنطن ولقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش-الابن، لكن الخلافات برزت بشكل واضح بعد هجمات 11 سبتمبر.

أما المرحلة الثالثة، فبدأت مع موجات "الربيع العربي"؛ حيث تتهم أوساط سعودية أن أوباما لم يدعم الرئيس المصري حسني مبارك أثناء "ثورة" 30 يناير عام 2011، وأنه على العكس من ذلك حرض على تنحيته، ليسمح بصعود قوى الإسلام السياسي، وقد تفاقمت في السنوات الأخيرة مشكلات البلدين بسبب الانتقادات الأمريكية للتدخل السعودي لقمع الثورة في البحرين، وفي اليمن، فالإدارة الأمريكية تتوافق ضمنياً بصمتها مع السعودية بسبب رغبتها في محاربة تنظيم "القاعدة" ومنع انتشار "داعش" في اليمن. غير أن أصواتاً تعلو بين فترة وأخرى تنتقد الغارات وسقوط مدنيين. كما تواصل واشنطن انتقاداتها للرياض بشأن ملفات حقوق الإنسان. وقد عارضت في العام الماضي إعدام العالم الديني نمر النمر بشكل واضح.

تصاعدت الخلافات بين واشنطن والرياض بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران، لوجود قناعة لدى النخب السياسية السعودية بأن الاتفاق يأتي لتعزيز وضع إيران الإقليمي، وأنه جاء على حساب العلاقات مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تنظر الرياض بعين الريبة إلى إستراتيجية أوباما للانسحاب من المنطقة نحو الصين والمحيط الهادئ. ومن الواضح أن وقد بدأت السعودية ترسم إستراتيجية جديدة تستند إلى الاعتماد على إمكاناتها الذاتية وبناء تحالفات إقليمية من أجل الحفاظ على أمنها، وتحقيق سياساتها في المنطقة لمواجهة ما تراه مدا إيرانياً في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ومنع إيران من استغلال الاتفاق النووي لتحقيق منافع في الصراع على قيادة الإقليم مع المملكة. وهذه الإستراتيجية تخالف الإستراتيجية الأمريكية الداعية إلى حلول دبلوماسية من دون حروب وإنهاء مرحلة الحروب الكونية التي كلفت واشنطن مئات المليارات من الدولارات وفقدان سمعتها الدولية في عهد جورج بوش–الابن.

وقد أجابت الدراسة على الفرضيات والمتمثلة بوجود عوامل كثيرة مؤثرة في العلاقات الأمريكية السعودية، وأن النفط العربي يلعب دوراً هاماً في العلاقات السعودية الأمريكية، كما أن العلاقات الأمريكية السعودية في الفترة الأخيرة بالأحداث الأخيرة في المنطقة، وذلك من خلال مناقشة كل عامل على حده، وقد تم إثبات هذه الفرضيات.

النتائج:

1. استندت العلاقات الأمريكية السعودية منذ البدايات على تحقيق كل بلد لمصالحها وأهدافها، ولكن إذا قيست بالموازين، فقد كانت الولايات المتحدة هي الرابح في العلاقة، إذ تمكَّنت من السيطرة على النفط في الشرق الأوسط، وضمنت تدفُّقه إليها وإلى حلفاؤها.
2. ركزت الولايات المتحدة على احتواء المد السوفيتي في المنطقة، والتقت بذلك أهدافها مع أهداف المملكة العربية السعودية، واستخدمت الأموال السعودية في مقاومة المد الشيوعي.
3. على الرّغم من أنَّ القضية الفلسطينية تشكل نقطة اختلاف في العلاقات السعودية الأمريكية إلا أنَّها عملت على ضمان أمن إسرائيل ودعمتها مالياً ومادياً وعسكرياً وسياسياً، وضربت في كثير من الأحيان بالموقف السعودي من القضية.
4. تعرَّضت العلاقات السعودية الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة إلى الفتور نتيجة الأحداث التي مرت بالمنطقة والتي كان من أهمها مواقفها من حرب حزيران 1967، وحرب أكتوبر 1973، واستخدام السعودية لسلاح النفط لأول مرة بشكل كبير.
5. تأزمت العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2003 على إثر الإدعاءات الأمريكية بأنَّ 15 من المهاجمين من حملة الجنسية السعودية، وشنت وسائل الإعلام الأمريكية حملات مضادة ضد السعودية واتهامها بدعم الإرهاب، وقد استغلت إسرائيل الأحداث أبشع استغلال لتشويه سمعة المملكة العربية السعودية.
6. كما تعرَّضت العلاقات السعودية الأمريكية إلى التوتُّر بعد أن رفضت السعودية المشاركة في الحرب على العراق أو استخدام أراضيها كقاعدة لضرب بغداد.
7. أدَّى الموقف الأمريكي من ثورات الربيع العربي إلى استياء المملكة العربية السعودية لعدم وقوف الولايات المتحدة إلى جانب حلفاؤها كالرئيس حسني مبارك،

كما كان للموقف الأمريكي المتردِّد من الملف السوري أثر على تردِّي العلاقات بين البلدين.

8. تشعر السعودية بالقلق من أن تكون المساعي الأمريكية للوصول إلى اتفاق مع إيران على حسابها، كما أنَّها ترى في التردُّد الأمريكي في سورية دليل ضعف يثير الكثير من الشكوك حول مدى التزام واشنطن بأمن حلفائها وإمكانية اعتمادهم على القوة الأمريكية الرادعة.
9. جاءت زيارة أوباما إلى الرياض لطمأنة السعودية بأنّها لا تنوي الإخلال بالتزاماتها نحو المنطقة وحلفائها فيها، لكنها من جهة أخرى، تبدو غير مستعدة لتغيير سياساتها المتبعة في أيٍ من القضايا محلّ الخلاف مع السعوديين، كما أنَّ الرئيس أوباما سعى خلال زيارته للتأكيد على أهمية العلاقات الأمريكية السعودية، وبأنّ الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، كما أنَّها لن تغض الطرف عن نشاطات إيران الأخرى في المنطقة والتي تزعزع الاستقرار فيها.
10. يعود وجود أزمة في العلاقات بين البلدين إلى طبيعة التحالف غير المتماثل بين سلطة أقوى ممثلة بالولايات المتحدة، وسلطة أضعف ممثلة بالمملكة العربية السعودية، إذ إنَّ السلطة الأضعف عادة ما تجد نفسها دائماً بين مخاوف متعارضة من الإهمال أو التخلي.
11. توصلت الدراسة إلى أن تبادل زعماء البلدين الزيارات في الآونة الأخيرة هدفه تحسين العلاقات وتعزيزها.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. أثبتت الأحداث الأخيرة كسقوط الرئيس المصري حسني مبارك والاتفاق النووي الإيراني. والرفض الأمريكي للتدخل في سوريا، عدم الاعتماد على الولايات المتحدة في المواقف الصعبة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، إذ أن الخوف يتركز في أن واشنطن قد تكون غير راغبة أو غير قادرة على إنقاذ المملكة

العربية السعودية إذا ما واجهت مشكلات تهدد أمنها، مما يفرض على المملكة العربية السعودية عدم الركون على سوريا وبناء علاقات بديلة يمكن الاعتماد عليها في الأوقات الحرجة.

2. تشكل الولايات المتحدة في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية الشريك الأقوى والتي تركز استراتيجياتها على فرض مطالبها على الطرف الثاني دون المساس بالمصالح الجوهرية الخاصة بها. لذا على المملكة العربية السعودية وضع استراتيجيات طويلة الأمد للتعامل مع الولايات المتحدة بهدف تحقيق مصالحها الوطنية

3. توصي الدراسة بأن تتوخى المملكة العربية السعودية الحذر من الوقوع في الفخ وتخلي أمريكا عنهم، بعد تسوية الخلافات مع إيران على المملكة العربية السعودية والتراجع عن التزامها في الدفاع عسكرياً عن المملكة.

4. أن تعمل المملكة العربية السعودية على تخفيف القمع وإنهاء الحروب، وهذا قد يعود عليها بالفائدة بدلاً من الاعتماد على الأسلحة.

5. أن تنتهج المملكة العربية السعودية استراتيجية داخلية جديدة بشكل يحد من تفاقم الأوضاع الداخلية في الشارع السعودي لتفادي أي انفجار في الأوضاع الداخلية الذي قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، ويضع المبررات لتعزيز التدخل العسكري الأمريكي المباشر تحت مظلة حماية للمصالح الحيوية الأمريكية.

6. مما يجب التأكيد عليه هو ضرورة إدارة القادة في المملكة العربية السعودية أن السياسة الأمريكية تجاه السعودية سياسة واضحة ومحددة المعالم تعد بتأجيج الأوضاع الداخلية على المستوى الشعبي وإثارة القلاقل وزرع الاضطرابات داخل المملكة، ومن جهة أخرى تسعى إلى تعميق الخلافات بين أفراد الأسرة المالكة لكي تضمن ضعف الدولة وتفكيكها في المستقبل.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أبو ركبة، طلال، (2008). الديمقراطية العربية. إشكاليات وموانع، **سياسات**، العدد6، ص15.

أبو علية، عبدالفتاح، (1401هـ). مقالة عن نشأة العلاقات السعودية الأمريكية، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية**، ع8، س127، ص15.

الأعظمي، وليد حمدي، (1992). **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة 1965-1991**، دار الحكمة، بغداد.

بحيري، مروان، (1980). النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل 1973-1979، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت.

بن حثلين، نايف، (2013). **صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962**، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، بيروت.

تشومسكي، نعوم، (2003). العراق الغزو الذي سيلازمه العار، **مجلة المستقبل العربي**، العدد11، ص297.

تنيرة، بكر مصباح، (1982). "التطور الاستراتيجي للسياسة الأميركية في الوطن العربي"، مجلة "**المستقبل العربي**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد37، آذار، ص ص37-39.

تنيرة، بكر مصباح، (1996). "الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمي..."، مجلة "**شؤون عربية**"، القاهرة، العدد880، ص ص24-26.

تيري، ميسان، (2002). **11 أيلول 2001** "**الخديعة المرعبة**"، ترجمة: سوزان قازان ومايا سلمان، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق.

الجراد، خلف، (2004). "مشروع الشرق الأوسط الكبير": مقدمات... وتساؤلات، صحيفة "**تشرين**"، عدد آذار، ص1.

جريسون، بنسون لي، (1991). **العلاقات السعودية-الأمريكية**، دار الجليل، بيروت، لبنان.

جندل، عبدالله، (2001). العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، **مجلة معلومات دولية**، عدد67.

حامد، رؤوف عباس، (2003). الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

حمود، حمد، (2015). أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقاً. الفرص والتحديات، **مركز الجزيرة للدراسات**، 25 فبراير 2013، متاح على: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013224115219205491.htm، تاريخ الدخول: 5 أيلول 2015.

سعودي، هالة، (2003). السياسية الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية: فصل من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، ص69.

سلامة، غسان، وآخرون، (1985). السياسة الأمريكية والعرب، **سلسلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص55.

سليم، محمد السيد، (1992). العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص ورقة عمل، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**، القاهرة.

السماري، وآخرون، (د.ت). موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، الرياض.

سويد، ياسين، (2004). الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

الشريف، قاسم، (2001). العلاقات العربية- الأمريكية في مطلع القرن العشرين، دار الثقافة، عمان.

صلبي، السيد أمين، (2002). هل حققت الولايات المتحدة مصالحا في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد 109، ص25.

الظاهري، أبو عبدالرحمن ابن عقيل، (1999). مقالة عن علاقة الملك عبدالعزيز بأمريكا، **مجلة الدرعية**، س2، ع5، ص2.

عبدالحليم، عبدالله عبدالحليم أسعد، (2014). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.

عبدالشافي، عصام، (2014). البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عبدالقادر، فهمي، (1990). **الصِّراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، دار الحكمة للطباعة، الموصل، العراق.

عبدالمنعم سعيد، (1987). العرب ودول الجوار، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، ص60.

عبدان، محمد، (2003). تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد23.

علاء، طاهر، (1998). العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، **مركز الدراسات العربي الأوروبي**، باريس.

عمارة، عبدالمنعم، (1997). الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، **مركز المحروسة للبحوث**، القاهرة.

عمر، محمد بن زيان، (2002). **العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

الفايز، ذياب محمد، (2013). **العلاقات الأمريكية الأردنية – آفاق مستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان.

الفقي، مصطفى، (2001). من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء :EKNYC assahafi. net htm

القباع، عبدالله، (1986). **السياسة الخارجية السعودية**، مطابع الفرزدق، الرياض.

قبلان، مروان (2014). العلاقات السعودية – الأميركية : انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟ **سياسات عربية** سلسلة: دراسات، العدد 6 للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدّوحة، قطر.

المزين، ميسون، (2007). الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟ **سياسات**، العدد2، ص125.

مقصود، كلوفيس، (1996). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، عدد107.

مقلد، إسماعيل صبري، (1984). **أمن الخليج وتحديات الصِّراع الدولي**، الكويت.

نيال، محمَّد عصام، (2011). الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأجنبي في الوطن العربي "**شؤون عربية**"، العدد146، صيف2011، ص244.

النيرب، محمَّد، (1994). **أصول العلاقات السعودية الأمريكية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

ياسين، أشرف محمد عبدالله، (2010). السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد26.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

Christopher, M. Blanchard, (2015). Saudi Arabia: Background and U.S. **Relations Congressional Research Service**, September 8., p4.

Mahdi Khodaparast Mashhadi, Fazeleh khadem. The U.S.–Saudi Arabia Relations: Economic or Strategic Partneship Kuwait, chapter of Arabian, J**ournal of Business & Management,** Review Volume3, No10, P.7-11.

المعلومات الشخصيّة

- **الاسم:** عبدالرحمن علي عبدالرحمن الذنيبات
- **الكلية:** العلوم الاجتماعية
- **التخصص:** العلوم السياسيّة
- **السنة:** 2016
- **رقم الهاتف:** 0798075310